

ضمان الاستثمار

العدد الثاني (أبريل- يونيو 2023)

نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)

ارتفاع الصادرات السلعية العربية
بمعدل 43% إلى 1.7 تريليون دولار
عام 2022 بفضل النفط

ملف شامل يرصد
أداء التجارة العربية
لعامي 2022 و2023



محتويات النشرة

3	الافتتاحية
4	أنشطة المؤسسة
10	اتجاهات التجارة العالمية لعام 2022
12	اتجاهات التجارة العربية لعام 2022
14	اتجاهات تجارة السلع في الدول العربية لعام 2022
16	الجزء الأول: تجارة السلع في الدول العربية لعام 2022
24	الجزء الثاني: التجارة العربية البيئية لعام 2022
28	مؤشرات تقييم أداء التجارة في الدول العربية خلال عام 2022
	أفاق التجارة العربية

للاستفسار عن محتويات النشرة وطلب نسخة

aeldabh@dhaman.org	أحمد الضبع رئيس قسم البحوث وتقييم مخاطر الدول
azzaelmezin@dhaman.org	عزة المزين نائب رئيس وحدة البحوث والنشر
anis@dhaman.org	أنيس وسلاتي نائب رئيس وحدة المعلومات وتقييم مخاطر الدول

+96524959529

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



أول هيئة متعددة الأطراف لتأمين الاستثمار في العالم

49

عاماً

A+

S&P Global
Ratings

من الخبرة المتراكمة
في تأمين المستثمرين
والمصدرين والمؤسسات المالية
ضد المخاطر
التجارية والسياسية

تأسست (ضمان) عام 1974 كهيئة عربية مشتركة مملوكة من قبل حكومات الدول العربية بالإضافة إلى أربع هيئات مالية عربية، وتتخذ من دولة الكويت مقراً لها، وتعمل على تحقيق الأهداف التالية:

- تشجيع تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة إلى الدول العربية من خلال تأمين تلك الاستثمارات الجديدة والقائمة ضد المخاطر السياسية مثل المصادرة والتأميم، وعدم القدرة على التحويل، والحروب والاضطرابات الأهلية والإرهاب، والإخلال بالعقد.
- دعم الصادرات العربية، وواردات السلع الاستراتيجية والرأسمالية من خلال تأمينها أو تأمين تمويلها ضد المخاطر السياسية، وكذلك المخاطر التجارية مثل الإفلاس والعجز عن السداد.
- دعم التجارة المحلية وعمليات الإجارة والتمويل والتخصيم في الدول العربية، من خلال خدمات التأمين المقدمة للمستثمرين والمصدرين والمقاولين والمؤسسات المالية.
- نشر الوعي والترويج لمناخ الاستثمار والتصدير والتأمين ضد المخاطر التجارية والسياسية في الدول العربية، من خلال البحوث والمعلومات، وتنظيم المؤتمرات والأحداث، وتقديم المشورة والدعم للجهات ذات الصلة في المنطقة.



المقر الدائم للمنظمات العربية

دولة الكويت

ص.ب 23568

الصفاء 13096

تقاطع طريقي المطار

وجمال عبد الناصر

www.dhaman.org

+965 2495 9555

الافتتاحية

التنوع الجغرافي والسلعي للصادرات العربية

في ضوء الارتفاعات المتتالية لأسعار السلع الأساسية في العالم خلال العام 2022، والتوترات الجيوسياسية وخصوصاً الآثار السلبية للحرب الروسية - الأوكرانية، شهدت تجارة السلع العالمية نمواً بمعدل 12% لتبلغ قيمتها 25.3 تريليون دولار، كما نمت تجارة الخدمات بمعدل 15% لتبلغ 6.8 تريليونات دولار لتتخطى التجارة العالمية في السلع والخدمات حاجز الـ 32 تريليون دولار خلال عام 2022.



المدير العام

عبد الله أحمد الصبيح

ارتفعت التجارة البينية العربية في السلع بمعدل 43.5% لتبلغ 254.1 مليار دولار خلال عام 2022، ومثلت ما نسبته 9% من إجمالي التجارة السلعية العربية، وبلغت حصة دول مجلس التعاون الخليجي ومصر نحو 85.4% من إجمالي التجارة البينية العربية خلال العام نفسه. كما ارتفعت الصادرات البينية بمعدل 55% إلى نحو 321 مليار دولار مثلت 18.8% من مجمل الصادرات السلعية العربية لعام 2022.

على صعيد مؤشرات تقييم أداء التجارة العربية خلال عام 2022، شهد المتوسط العربي تحسناً في مؤشرات الانفتاح التجاري، والقدرة التصديرية، وتنوع الصادرات، وشروط التبادل التجاري، وحجم الأسطول التجاري، في مقابل زيادة الاعتماد على الواردات، وتراجع في مؤشري تركيز الصادرات والربط بشبكة الملاحة البحرية المنتظمة خلال نفس العام.

من المتوقع وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي أن تتراجع قيمة تجارة السلع والخدمات في الدول العربية بمعدل 5% خلال عام 2023، متأثراً بتوقعات تراجع أسعار النفط عالمياً بمعدل 24.1% واستمرار الحرب الروسية - الأوكرانية، على أن تعاود نموها مرة أخرى بمعدل 2.7% خلال عام 2024.

استناداً لما سبق، فإن استفادة الدول العربية في مجال التجارة تتوقف على الفرص المتاحة على صعيد التجارة العربية البينية، وكذلك مدى قدرتها على تنوع صادراتها وتخفيف تركيزها القطاعي في السلع الأولية وخصوصاً منتجات الوقود، وكذلك الحد من تركيزها الجغرافي في عدد محدود من الشركاء التجاريين والسعي لفتح أسواق جديدة خصوصاً في ظل ما يمر به العالم في الوقت الراهن من تداعيات سياسية واقتصادية كبيرة بجانب التغيرات المناخية وتأثيرها على القدرات الإنتاجية في دول المنطقة والعالم.

وفي هذا السياق تؤكد المؤسسة على مواصلة سياستها الرامية لتعزيز ودعم جهود زيادة صادرات السلع العربية، وواردات السلع الاستراتيجية والرأسمالية لدول المنطقة، وذلك عبر خدماتها التأمينية المتنوعة المقدمة للمصدرين من المنطقة والمؤسسات المالية الممولة للتجارة العربية بهدف حمايتهم من المخاطر التجارية والسياسية التي قد تتعرض لها أعمالهم.

وفي نفس السياق جاء أداء التجارة الخارجية العربية في السلع والخدمات التي نمت بمعدل 32.4% لتبلغ 3.5 تريليونات دولار عام 2022، مدعومة بنمو تجارة السلع بمعدل 32.6% إلى نحو 2.9 تريليون دولار، ونمو تجارة الخدمات بمعدل 31.3% إلى 675 مليار دولار خلال عام 2022.

ومن واقع تحليل أداء تجارة السلع في الدول العربية التي مثلت نحو 5.7% من مجمل تجارة السلع في العالم، ونحو 13.2% من مجمل تجارة الدول النامية يمكننا استخلاص مجموعة من النتائج الرئيسية وأبرزها ما يلي:

- نمت صادرات السلع في المنطقة العربية بمعدل 42.7% خلال عام 2022، لتبلغ نحو 1.7 تريليون دولار، كما نمت الواردات السلعية للدول العربية بمعدل 20% لتصل إلى 1.1 تريليون دولار.
- ارتفع فائض الميزان التجاري السلعي في الدول العربية بمعدل 134% ليلعب نحو 558 مليار دولار خلال عام 2022 بارتفاع قياسي قدره 319.7 مليار دولار مقارنة بعام 2021، مدعوماً بنمو صادرات الوقود والمواد الغذائية.

لازالت المواد الأولية بأنواعها تمثل الحصة الأكبر من صادرات السلع في الدول العربية بنسبة تجاوزت 75% خلال العام 2022، حيث مثلت صادرات الوقود وحدها نحو 62% من الإجمالي، من جهة أخرى واصلت السلع المصنعة استحوادها على الحصة الأكبر من إجمالي واردات الدول العربية بحصة 60% خلال عام 2022.

استمر التركيز الجغرافي في مجال تجارة السلع في المنطقة العربية خلال العام 2022، حيث ساهمت 5 دول نفطية بنحو 81% من مجمل الصادرات، في مقابل استحواد 5 دول على نحو 74% من مجمل الواردات، بل إن الإمارات وحدها استحوذت على أكثر من ثلث التجارة السلعية العربية لنفس العام.

على صعيد الشركاء التجاريين، استحوذت أهم 10 دول مصدرة إلى المنطقة على نحو 61% من مجمل الواردات السلعية للدول العربية، فيما استحوذت أهم 10 أسواق مستوردة من المنطقة على 57% من الصادرات السلعية العربية خلال عام 2022.

القيمة التراكمية لعمليات التأمين منذ الإنشاء بلغت نحو 26 مليار دولار بنهاية عام 2022 مجلس مساهمي المؤسسة عقد اجتماعه الـ 50 في الرباط



الاقتصادية العالمية والعربية ومجمل الأنشطة التي قامت بها المؤسسة خلال عام 2022، مبيئاً القيمة الإجمالية لعمليات التأمين ضد مخاطر التجارة والاستثمار والتمويل، حيث شهدت القيمة الإجمالية للعمليات المؤمن عليها ارتفاعاً كبيراً بنسبة 44% إلى نحو 3 مليارات دولار، لتصل القيمة التراكمية لعمليات التأمين منذ إنشاء المؤسسة وحتى نهاية العام 2022 إلى نحو 26 مليار دولار.

ناصر سعد الدين قطامي ممثل دولة فلسطين بصفته رئيساً للمجلس في الدورة الخمسين، حيث تمت مناقشة بنود جدول أعمال المجلس التي شملت اختيار رئيس المجلس ونائبه وتقرير مجلس الإدارة لسنة 2022 عن أعمال المؤسسة والميزانية العامة وحساب الإيرادات والمصروفات وتقرير مدققي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 2022/12/31. تضمن التقرير لمحة عامة عن الأوضاع

عقد مجلس مساهمي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) اجتماع دورته الخمسين بحضور ممثلي الدول العربية والهيئات المالية العربية المشتركة الأربع الأعضاء في المؤسسة وذلك في إطار الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية في مدينة الرباط - المملكة المغربية يوم السبت الموافق 29 أبريل 2023. افتتحت أعمال الدورة برئاسة معالي الدكتور/



ارتفاع قيمة العمليات المؤمن عليها بنسبة 44% إلى 3 مليارات دولار عام 2022

2023 – 2026.

بالإضافة إلى ذلك اعتمد مجلس المساهمين توصية مجلس الإدارة بشأن إعادة تعيين السادة/أرنست ويونغ كمدققين لحسابات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصناديق المالية الخامسة والأخيرة والمنتهية في 2022/12/31 كما اعتمد تقرير مجلس الإدارة لسنة 2022 عن أعمال المؤسسة وصادق على الميزانية العمومية وحسابات الإيرادات.

وفي الختام وافق المجلس على عقد دورته

المقبلة الواحدة والخمسين في المكان والموعده اللذين تعقد فيهما الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية

العربية، وقدم المجلس الشكر إلى السيد رئيس وفد جمهورية العراق رئيس مجلس المساهمين في دور انعقاده التاسع والأربعين على ما بذلته من جهود مقدرة خلال فترة توليها رئاسة المجلس في دورته السابقة، وإلى مجلس الإدارة والمدير العام والعاملين بالمؤسسة على ما بذلوه من جهد في سبيل تحقيق ما تم إنجازه.

6 ملايين دولار مقابل 11 مليون دولار عام 2021.

هذا وقد حافظت المؤسسة على تصنيف مرتفع من وكالة التصنيف العالمية (ستاندرد أند بورز) بدرجة (A+) مع نظرة مستقبلية مستقرة، وهو ما يعكس متانة مركزها المالي وقدرتها على مقابلة الالتزامات التأمينية، إضافة إلى معايير الحوكمة المتبعة والخبرة الإدارية القائمة.

كذلك قام مجلس المساهمين بتعيين أعضاء مجلس إدارة جدد لمدة ثلاث سنوات للفترة

كما توزعت العقود خلال العام 2022 ما بين عقود تأمين ائتمان الصادرات بقيمة تزيد عن 2.5 مليار دولار بحصة بلغت 84%، إلى جانب عقود ضمان استثمار بقيمة 163 مليون دولار بحصة 6%، وعقود إعادة تأمين بقيمة 295 مليون دولار بحصة 10% من الإجمالي، وقد استفاد من تلك العقود مؤسسات استثمارية وتجارية ومالية، من دولة منها 15 دولة عربية وكمحصلة لزيادة قيمة العمليات المضمونة ارتفعت القيمة الإجمالية لأقساط التأمين بنسبة 8% إلى أكثر من 7.6 ملايين دولار.

كما تضمن التقرير، عرضاً مفصلاً للأداء المالي للمؤسسة خلال عام 2022، حيث أظهرت الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 2022 ارتفاعاً لموجودات المؤسسة إلى 536.2 مليون دولار وزيادة لحقوق الملكية لنحو 508.5 ملايين دولار في مقابل تراجع إجمالي الإيرادات إلى نحو 16.2 مليون دولار نتيجة الانخفاض الكبير للعوائد الاستثنائية من تسوية الأرصدة المتقدمة لشركات التأمين وإعادة التأمين، إضافة إلى تأثر محفظة الاستثمار بأداء الأسواق العالمية. وعليه انخفض صافي نتائج أعمال العام إلى نحو

انتخاب رئيس للمجلس للفترة 2023 – 2026 وتشكيل لجنة للعمليات

مجلس إدارة المؤسسة يعقد اجتماعه الثاني والثالث لعام 2023

عقد مجلس إدارة المؤسسة اجتماعه الثاني لعام 2022 في تمام الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم السبت الموافق 29 أبريل 2023 في مدينة الرباط بالمملكة المغربية وذلك عقب اجتماع مجلس المساهمين في دور انعقاده الخمسين، حيث تم انتخاب رئيس مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات للفترة 2023 – 2026 وتم تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، كما أخذ المجلس علماً بفحوى القرارات الصادرة عن ذلك الاجتماع وأوصى الإدارة التنفيذية بمتابعتها.

كما عُقد الاجتماع الثالث لمجلس إدارة المؤسسة يوم الثلاثاء الموافق 13 يونيو 2023 بمقر المؤسسة في دولة الكويت، وناقش المجلس في الاجتماع موضوعات تتعلق بنشاط المؤسسة وأمور أخرى على جدول الأعمال وأبرزها ما يلي:

- تقرير المدير العام عن كافة أنشطة المؤسسة للفترة من 1 يناير 2023 إلى 30 أبريل 2023.
- تعديل النظام المالي للمؤسسة.
- الاطلاع على توصيات لجنتي الاستثمار والتدقيق ولجنة الترشيحات والمكافآت وتشكيل لجنة جديدة منبثقة عن مجلس الإدارة وهي لجنة العمليات.

وقرر المجلس عقد اجتماعه الرابع لعام 2023 يوم الثلاثاء الموافق 14 نوفمبر 2023 في مقر المؤسسة بدولة الكويت.

المؤسسة أبرمت 28 عقداً و 9 ملاحق بقيمة 129 مليون دولار خلال الربع الثاني



أبرمت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات "ضمان" 28 عقداً للتأمين بالإضافة إلى 9 ملاحق لتأمين ائتمان الصادرات والتمويل التجاري بقيمة قدرها حوالي 128.7 مليون دولار خلال الربع الثاني من العام 2023.

وكانت المؤسسة تسلمت خلال نفس الفترة 126 طلباً لتأمين ائتمان الصادرات والتمويل التجاري من شركات وبنوك في 10 دول عربية ومن دولتين أجنبيتين بلغت قيمتها حوالي 578.8 مليون دولار.

كما تسلمت المؤسسة 10 استفسارات لتأمين التمويل التجاري بلغت قيمتها حوالي 388.4 مليون دولار خلال نفس الفترة.

وفد "ضمان" بحث سبل تعزيز العمليات في قطر والأردن

في إطار تعزيز تعاون المؤسسة مع هيئات الضمان الوطنية العربية، زار وفد من المؤسسة بنك قطر للتنمية والشركة الأردنية لضمان القروض وذلك لبحث سبل تطوير التعاون القائم. كما تم التواصل مع أكثر من ثلاثين هيئة ضمان تتوزع بين دولية مشتركة ووطنية عربية وإسلامية وأجنبية وذلك خلال اجتماعات اتحاد أمان واتحاد بيرن.

تحديث عقود التأمين

قامت المؤسسة بتحديث الملف التعريفي الرقمي لكل من عقد ضمان الاستثمار المباشر وعقد تأمين تمويل التجارة وملف خدمات تأمين ائتمان الصادرات وتحميلها على الموقع الشبكي للمؤسسة.

"ضمان" نظمت ورشة عمل للقيادات التونسية

نظمت المؤسسة خلال شهر يونيو 2023 بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط ورشة عمل لعدد من القيادات العليا من مختلف الوزارات والإدارات العمومية التونسية، للتعريف بمختلف أنظمة الضمان التي تديرها المؤسسة وبورها في تنمية التجارة العربية الدولية وتنمية الاستثمارات الأجنبية الوافدة للدول الأعضاء.



"ضمان" شاركت

في الاجتماع السنوي لاتحاد بيرن

شارك وفد المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات الدولي الاجتماع السنوي للاتحاد الدولي لشركات التأمين على الائتمان والاستثمار "اتحاد بيرن" الذي عقد خلال شهر مايو 2023 في العاصمة البلجيكية بروكسل. على صعيد متصل، اجتمع الوفد مع عدد من هيئات الضمان الوطنية والدولية ووسطاء التأمين الدوليين لبحث سبل تطوير التعاون القائم والمحتمل في مجال تأمين المخاطر السياسية والتجارية للتجارة والاستثمار في الدول العربية.

المؤسسة ترأست أعمال المجلس التنفيذي لاتحاد أمان

شاركت المؤسسة خلال شهر مايو في الاجتماع السنوي لاتحاد أمان الذي عقد في مدينة دبي بدولة الإمارات، حيث ترأست المؤسسة أعمال المجلس التنفيذي للاتحاد للوقوف على تطور مختلف أنشطته الرامية لتطوير صناعة تأمين الائتمان والمخاطر السياسية في الدول العربية والإسلامية.



"ضمان" نظمت ورشة عمل لشركات الاستثمار في الكويت

نظمت المؤسسة خلال شهر يونيو 2023 ورشة عمل بعنوان "ضمان الاستثمارات الكويتية في الدول العربية ضد المخاطر السياسية" بالتعاون مع اتحاد شركات الاستثمار بدولة الكويت، لتعريف الشركات الاستثمارية الكويتية بنظام ضمان الاستثمار بالمؤسسة ومختلف الخدمات التأمينية وكيفية الاستفادة منها.



عروض ترويجية في دول الخليج ومصر والأردن

واصلت المؤسسة أنشطتها التسويقية خلال الربع الثاني من العام 2023 من خلال التواصل مع عدد من الشركات المصدرة وعدد من المستثمرين والمؤسسات المالية وهيئات الضمان الوطنية والدولية وشركاء الأعمال ووسطاء التأمين في كل من دولة الكويت والسعودية والإمارات وقطر والبحرين وسلطنة عمان ومصر والأردن وعدد من الدول الأجنبية بهدف تسويق مختلف أنواع عقود تأمين ائتمان الصادرات والاستثمار وتمويل التجارة. كما تم إصدار عدد من العروض والعقود التأمينية الجديدة.

"ضمان" شاركت في

فعاليات دولية بالسعودية

شاركت المؤسسة خلال شهر مايو 2023 في مؤتمر القطاع الخاص الذي نظمه البنك الإسلامي للتنمية في السعودية، واجتمع ممثلو المؤسسة مع عدد من المؤسسات المالية الدولية الممولة للتجارة العربية الدولية وللمشاريع الاستثمارية في الدول العربية.

كما شاركت المؤسسة في ملتقى دولي بعنوان "التنوع للتنمية" الذي نظمته مجلة تريند جلوبال ريفيو Global Trade Review بالعاصمة السعودية الرياض، حيث اجتمع ممثلوها مع عدد من المؤسسات المالية الدولية والشركات الصناعية والاستثمارية الهامة لبحث سبل التعاون القائم والمحتمل.



"ضمان" أصدرت تقريرها الـ 38

لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2023

في إطار مساعيها وجهودها الرامية لتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية وتشجيع الصادرات العربية إلى مختلف دول العالم، أصدرت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) يوم الخميس الموافق 27 يوليو 2023 تقريرها السنوي الـ 38 لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2023، والذي كشف عن ارتفاع عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المنطقة خلال العام 2022 بمعدل 74% إلى 1617 مشروعاً وتكلفتها الاستثمارية بمعدل 358% إلى 200 مليار دولار.

عبد الله أحمد الصبيح: استمرار النمو في الاستثمار العربي البيئي خلال العام 2022

وأشار المدير العام إلى أن المحصلة النهائية لتغيرات وضع الدول العربية في المؤشرات الدولية انعكست إيجاباً على عدد المشاريع الأجنبية المباشرة الواردة إلى المنطقة وتكلفتها الاستثمارية مع توقعات باستمرار الأداء القوي في عام 2023، لاسيما بعد ارتفاع عدد المشاريع الأجنبية الواردة للمنطقة وفق قاعدة بيانات FDI Markets بمعدل 28% والتكلفة بمعدل 70% لتبلغ 74 مليار دولار خلال الثلث الأول من العام 2023 مقارنة بنفس الفترة من العام 2022، وخصوصاً إذا تحسنت الأوضاع السياسية والاقتصادية في المنطقة وانحسرت التداعيات السلبية للصراع في السودان والحرب الروسية - الأوكرانية والمستجدات المصاحبة لذلك على دول المنطقة.

وأشار الصبيح إلى استمرار النمو في الاستثمار العربي البيئي خلال العام 2022، ولاسيما بعدما زاد عدد مشاريع الاستثمار العربي البيئي بمعدل 84% إلى 245 مشروعاً، والتكلفة بمعدل 623% إلى 45.6 مليار دولار خلال العام نفسه. وفي هذا السياق أكد الصبيح أن المؤسسة التي تعد أول هيئة متعددة الأطراف لتأمين الاستثمار في العالم ومع قرب احتفالها باليوبيل الذهبي لإنشائها وبلوغ الحجم التراكمي لعملياتها المضمونة نحو 27 مليار دولار بنهاية يونيو 2023 تواصل مساعيها وجهودها الرامية لتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية وتشجيع الصادرات العربية إلى مختلف دول العالم.

وأكد المدير العام للمؤسسة أهمية قيام دول المنطقة بالإسراع في تنفيذ خطط متكاملة لتحسين مناخ الاستثمار بمختلف مكوناته السياسية، والاقتصادية، والمؤسسية، لاسيما مع تزايد حدة المنافسة بين دول العالم على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاعاتها المختلفة خصوصاً في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تمر بها دول المنطقة والعالم بأسره.

وتقدم الصبيح بالشكر لمختلف جهات الاتصال الرسمية وهيئات تشجيع الاستثمار والتصدير والجهات ذات الصلة في الدول العربية على تعاونها مع المؤسسة في إنجاز التقرير في صورته الحالية، وأنشطة المؤسسة الأخرى، بالإضافة إلى الجهود الوطنية المبذولة في الترويج للدول العربية بهدف استقطاب المزيد من الاستثمارات العربية البيئية والأجنبية.

وأوضح المدير العام لـ "ضمان" السيد/ عبد الله أحمد الصبيح أن رصد المؤسسة لـ 155 من المؤشرات المركبة والفرعية الصادرة عن أكثر من 30 جهة دولية، كشف عن تغيرات في ترتيب الدول العربية عالمياً في 4 مجموعات رئيسية للمؤشرات ذات الصلة بمناخ الاستثمار في دول المنطقة خلال عام 2022، على النحو التالي:

مجموعة مؤشرات الأداء الاقتصادي (14 مؤشراً رئيسياً وفرعياً): تحسن
متوسط ترتيب الدول العربية 3 مراكز إلى المركز 86 عالمياً. كمحصلة لتحسن متوسط الترتيب في 7 من أهم مؤشرات الأداء الداخلي و5 من أهم مؤشرات التعامل مع الخارج، في مقابل تراجع متوسط الترتيب في مؤشري البطالة والاستثمارات الإجمالية.

مجموعة مؤشرات الأداء السياسي والأمني (29 مؤشراً رئيسياً وفرعياً): تحسن
متوسط ترتيب الدول العربية كمحصلة لاستقرار متوسط التصنيفات السيادية الصادرة عن وكالات ستاندرد أند بورز وموديز وفيتش وكابيتال انتلجينس للدول العربية (12 دولة) كمحصلة لتحسن تصنيف قطر وسلطنة عمان وتراجع تصنيف الكويت وتونس واستقرار 8 دول، أما مؤشرات تقييم المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية والتشغيلية وأعمال التجارة والاستثمار (25 مؤشراً رئيسياً وفرعياً) فقد شهدت تحسناً في متوسط الترتيب العربي تراوح ما بين مركز واحد و16 مركزاً.

مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية (52 مؤشراً رئيسياً وفرعياً): تراجع
متوسط الترتيب العربي عالمياً بمقدار 3 مراكز حيث استقر متوسط الترتيب في مؤشر الحوكمة وتحسن في مؤشرات الحرية الاقتصادية والازدهار واتفاقيات الاستثمار الثنائية، بينما تراجع في مؤشرات مدركات الفساد والحوكمة الإلكترونية والاتفاقيات ذات الصلة بالاستثمار، كما ظل ترتيبها دون المتوسط العالمي في مؤشرات بيئة أداء الأعمال والقيود التنظيمية للاستثمار.

مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج (60 مؤشراً رئيسياً وفرعياً): استقر
متوسط الترتيب العربي عالمياً كمحصلة لاستقرار مؤشري التنافسية المستدامة والمعرفة، وتحسن مؤشر الطاقة، في مقابل تراجع متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشرات الابتكار والتنمية المستدامة، كما جاء متوسط الترتيب العربي متفوقاً على متوسط الترتيب العالمي في مؤشر الموارد الطبيعية وحل دونه في مؤشري أداء الخدمات اللوجستية وريادة الأعمال.



أداء التجارة الدولية و العربية لعامي 2022 و 2023



تجارة السلع والخدمات في العالم لعام 2022

تجارة السلع في العالم نمت بمعدل 12% إلى 25.3 تريليون دولار والخدمات بمعدل 15% إلى 6.8 تريليونات دولار

تجارة السلع والخدمات العالمية تخطت حاجز الـ 32 تريليون دولار خلال عام 2022 مدعومة بارتفاع الأسعار

في ضوء الارتفاعات المتتالية لأسعار السلع الأساسية التي شهدتها دول العالم خلال العام 2022، بجانب الضغوط التضخمية والآثار السلبية للحرب الروسية - الأوكرانية والتي ساهمت بشكل كبير في نمو تجارة الوقود عالمياً بنحو 62%، شهدت تجارة السلع العالمية (متوسط الصادرات والواردات) خلال عام 2022 نمواً بمعدل 12%، إلى 25.3 تريليون دولار، كما نمت تجارة الخدمات بمعدل 15% لتبلغ 6.8 تريليونات دولار، وبالتالي تخطت التجارة العالمية في السلع والخدمات حاجز الـ 32 تريليون دولار خلال عام 2022.

- وفقاً لقاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في يوليو 2023، شهدت صادرات العالم السلعية نمواً بمعدل 12% خلال العام 2022، لتبلغ نحو 24.9 تريليون دولار، كمحصلة لنمو صادرات الاقتصادات النامية بنحو 13.8% لتتجاوز نحو 11 تريليون دولار، ونمو صادرات الدول المتقدمة بمعدل 9.6% إلى 13.6 تريليون دولار.
- واصلت منطقة آسيا تصدرها مناطق العالم، وبلغت قيمة صادراتها السلعية نحو 10.7 تريليونات دولار خلال عام 2022 بحصة 43% من إجمالي العالمي، كما بلغت وارداتها السلعية نحو 9.8 تريليونات دولار لتبلغ حصتها نحو 38% من إجمالي الواردات العالمية.
- حلت أوروبا ثانياً، وبلغت صادراتها السلعية نحو 9 تريليونات دولار بحصة 36.1% من إجمالي العالمي، بينما بلغت وارداتها السلعية نحو 9.2 تريليونات دولار خلال العام نفسه، ثم حلت منطقة أمريكا ثالثاً وصدرت سلعاً بقيمة 4.1 تريليونات دولار وبحصة 16.4%، بينما تجاوزت وارداتها السلعية حاجز الـ 5.5 تريليونات دولار بما يوازي 21.5% من الواردات العالمية.
- جاءت منطقة أفريقيا في المرتبة الرابعة، وصدرت سلعاً بقيمة 655 مليار دولار خلال عام 2022 بحصة 2.8% من إجمالي العالمي، بينما بلغت وارداتها السلعية نحو 723 مليار دولار، وحلت منطقة أوقيانوسيا خامساً بحصة 1.9% من صادرات العالم السلعية ونحو 1.5% من واردات العالم السلعية خلال العام نفسه.

تجارة السلع والخدمات في العالم خلال عامي 2021 و2022 (القيمة بالمليار دولار)

Global Trade of Goods & Services during 2021 and 2022 (value in US\$ bn)

Indicator	نسبة التغير % of Change	التغير Change 2021-2022	2022	2021	المؤشر
Trade in goods and services (average exports and imports)	12.9	3663	32127	28464	تجارة السلع والخدمات (متوسط الصادرات والواردات)
Merchandise trade (average exports and imports)	12.4	2781	25263	22482	تجارة السلع (متوسط الصادرات والواردات)
Services trade (average exports and imports)	14.7	882	6864	5982	تجارة الخدمات (متوسط الصادرات والواردات)

توقعات بتباطؤ نمو التجارة العالمية خلال عام 2023 نتيجة للعديد من التحديات الاقتصادية والسياسية

الصين أكبر مصدر للسلع في العالم بقيمة 3.6 تريليونات دولار والولايات المتحدة أكبر مستورد بقيمة 3.4 تريليونات دولار خلال عام 2022

على ما يزيد على 63% من إجمالي المنتجات السلعية المصدرة في العالم خلال عام 2022 بقيمة 15.9 تريليون دولار، تلتها منتجات الوقود بقيمة 4.0 تريليونات دولار وبحصة 16.3% ثم المواد الغذائية بقيمة 2.1 تريليون دولار وبحصة 8.4% خلال العام نفسه.

• حققت تجارة الوقود أعلى معدل نمو بين المنتجات الستة الرئيسية خلال عام 2022، بمعدل تجاوز الـ 60% مقارنة بعام 2021، كمحصلة لارتفاع أسعار الطاقة، بينما تراجع تجارة الخامات والمعادن بمعدل 2% خلال العام نفسه.

• وفقاً لتقديرات الأونكتاد الصادرة خلال شهر يونيو 2023، انتعشت تجارة السلع والخدمات في العالم خلال الربع الأول من عام 2023، وارتفعت بنحو 2% مقارنة بالربع الرابع من عام 2022، كمحصلة لزيادة التجارة العالمية في السلع بنحو 1.9% (نحو 100 مليار دولار) مدفوعة بانتعاش النشاط الاقتصادي في الصين، وزيادة تجارة مركبات الطرق والأدوية. ومن ناحية أخرى ارتفعت التجارة العالمية في الخدمات

في الربع الأول من عام 2023 بنحو 2.8% (نحو 50 مليار دولار) مدعومة بانتعاش ونمو قطاع السياحة والسفر بعد انحسار جائحة كوفيد-19.

• قاد قطاع الأدوية نمو التجارة السلعية مسجلاً ارتفاعاً قدره 13% خلال الربع الأول من عام 2023 مقارنة بالربع الرابع لعام 2022، تلاه قطاعا المعادن والمنسوجات بارتفاع قدره 6% لكل منهما، وفي المقابل تراجعت التجارة السلعية في قطاعات معدات النقل ومعدات المكاتب ومعدات الاتصالات والطاقة بنسب 20% و 27% و 13% و 11% على التوالي خلال نفس الفترة.

• تشير توقعات الأونكتاد خلال الربع الثاني من عام 2023 إلى تباطؤ نمو التجارة العالمية، حيث من المتوقع أن يشكل ضعف الاقتصاد العالمي والضغط التضخمي وارتفاع أسعار الفائدة وإجراءات التقيد المالي وتباطؤ الإنتاج الصناعي بجانب استمرار الحرب الروسية - الأوكرانية والتوترات الجيوسياسية، والتخوف بشأن مستويات الديون الخارجية تحدياً كبيراً يواجه التجارة العالمية خلال العام 2023 وخصوصاً في ظل احتمالية ارتفاع التدابير المقيدة لتلك التجارة.

• مدعومة بارتفاع أسعار السلع العالمية، واصلت جميع مناطق العالم تحقيقها لنمو في تجارتها السلعية خلال عام 2022، وتصدرت منطقة أوقيانوسيا محققة أعلى معدل نمو بلغ 17.6%، تلتها منطقة أمريكا بمعدل 17.1% ثم أفريقيا بمعدل 17%، تلتها آسيا بمعدل 11.4% وفي المؤخرة حلت أوروبا بمعدل نمو بلغ 10.6%.

• على صعيد التوزيع الجغرافي، استحوذت الدول العشر الأولى (الصين والولايات المتحدة وألمانيا وهولندا واليابان وكوريا الجنوبية وإيطاليا وبلجيكا وفرنسا وهونج كونج) على نحو 49% من صادرات العالم السلعية خلال عام 2022، وتصدرت الصين المقدمة كأكبر مصدر للسلع في العالم بقيمة بلغت نحو 3.6 تريليونات دولار وبحصة 14.4%، تلتها الولايات المتحدة وألمانيا وهولندا واليابان بحصص بلغت 8.3% و 6.6% و 3.9% و 3.0% على التوالي.

• حققت الولايات المتحدة أعلى معدل نمو في حجم الصادرات السلعية بين الدول العشر الأولى خلال عام 2022 بمعدل بلغ 17.7%، تلتها بلجيكا بمعدل 15.3%، بينما تراجعت الصادرات السلعية لكل من هونج كونج واليابان بمعدل 9% و 1.2% على التوالي خلال نفس العام.

• فيما يتعلق بالواردات السلعية خلال عام 2022، استحوذت الدول العشر الأولى على نحو 52% من الإجمالي العالمي وهي الولايات المتحدة والصين وألمانيا وهولندا واليابان والمملكة المتحدة وفرنسا وكوريا الجنوبية والهند وإيطاليا، وتصدرت الولايات المتحدة المقدمة كأكبر مستورد للسلع في العالم بقيمة 3.4 تريليونات دولار بحصة بلغت 13.2% من الإجمالي العالمي، تلتها الصين، وألمانيا، وهولندا، واليابان، بحصص 10.6% و 6.1% و 3.5% و 3.5% على التوالي.

• حققت الهند أعلى معدل نمو في حجم الواردات بين الدول العشر خلال عام 2022، بمعدل بلغ 26%، تلتها إيطاليا بمعدل 22%، بينما كانت واردات الصين هي الأقل نمواً خلال عام 2022 حيث نمت بمعدل 1% فقط مقارنة بعام 2021.

• على صعيد التوزيع السلعي، واصلت السلع المصنعة استحوادها

السلع المصنعة
استحوذت على
63% من إجمالي
صادرات السلع
في العالم

قطاع الأدوية قاد
نمو التجارة السلعية
خلال الربع الأول
من عام 2023
بارتفاع بلغ 13%

تجارة السلع والخدمات في الدول العربية لعام 2022

ارتفاع حصة الدول العربية من إجمالي

تجارة السلع والخدمات في العالم إلى 5.5%

وفي الدول النامية إلى 13.6%

التجارة العربية في السلع والخدمات

ارتفعت بمعدل 32.4% لتبلغ

نحو 3.5 تريليونات دولار خلال عام 2022

- تجاوز معدل نمو تجارة السلع والخدمات في الدول العربية نظيره العالمي البالغ 12.9% خلال عام 2022.
- ارتفعت حصة الدول العربية في إجمالي تجارة السلع والخدمات في العالم (مجموع الصادرات والواردات)، من نحو 4.7% عام 2021 إلى نحو 5.5% عام 2022.
- تزامناً مع ارتفاع حصتها عالمياً، ارتفعت حصة الدول العربية في تجارة السلع والخدمات في الدول النامية من 11.7% عام 2021 إلى 13.6% عام 2022.
- استقرت حصة تجارة السلع عند 81% من إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية في مقابل حصة 19% لتجارة الخدمات خلال عامي 2021 و2022.

- تزامناً مع نمو صادرات السلع والخدمات في العالم خلال العام 2022، واستناداً إلى قاعدة بيانات "الأونكتاد" في يوليو 2022، شهدت تجارة السلع والخدمات في الدول العربية (صادرات + واردات) ارتفاعاً كبيراً بمعدل 32.4% لتبلغ نحو 3.5 تريليونات دولار، وذلك على النحو التالي:
- ارتفعت قيمة الصادرات العربية من السلع والخدمات بنحو 44% لتتخطى حاجز التريليوني دولار.
- ارتفعت قيمة الواردات العربية من السلع والخدمات بنحو 20% لتبلغ 1.5 تريليون دولار.
- سجل الميزان التجاري فائضاً قدره 528.5 مليار دولار خلال عام 2022، مقارنة مع 159 مليار دولار عام 2021، بارتفاع قدره 231%.

529 مليار دولار فائض الميزان التجاري العربي خلال

عام 2022 بارتفاع قدره 231% مقارنة بعام 2021

الدول العربية صدرت سلعاً وخدمات

بقيمة 2030 مليار دولار خلال عام 2022

محقة نمواً قياسيًّا بلغ 44% مقارنة بعام 2021

تجارة الخدمات في الدول العربية لعام 2022

• على صعيد التوزيع الجغرافي، استحوذت 4 دول خليجية ومصر على نحو 79% من إجمالي التجارة العربية في الخدمات، وتصدرت الإمارات المقدمة بحصة 37.3% وبقيمة 252 مليار دولار، تلتها السعودية بحصة 17% وبقيمة 114.7 مليار دولار، ثم قطر ثالثاً بحصة 11% وبقيمة 71.7 مليار دولار، وحلت مصر رابعاً بحصة 8.4% وبقيمة 57 مليار دولار، تلتها الكويت بحصة 5.7% وبقيمة 38.2 مليار دولار.

• نمت تجارة الخدمات في 9 دول عربية بمعدل تجاوز معدل نمو التجارة العربية في الخدمات خلال عام 2022، وتصدرت الأردن المقدمة بأعلى معدل بلغ 57%، ثم موريتانيا والإمارات والعراق والسعودية والمغرب وقطر وتونس وسلطنة عمان على التوالي، بمعدلات تراوحت بين 48.7% و 31.5%، بينما سجلت البحرين تراجعاً بمعدل 14.3% في تجارتها الخدمية مقارنة بعام 2021 مدفوعة بتراجع صادراتها وواراداتها من الخدمات خلال هذا العام.

تجارة الخدمات

في الدول العربية

تخطت معدلات ما قبل

كورونا لتجاوز 675

مليار دولار عام 2022

• شهدت تجارة الخدمات في الدول العربية ارتفاعاً بمعدل 31.3% إلى 675 مليار دولار خلال عام 2022 أي ما يعادل 4.9% من إجمالي تجارة الخدمات في العالم (صادرات + واردات) لنفس العام متجاوزة مستويات ما قبل جائحة كوفيد 19، والتي أثرت على تجارة الخدمات عالمياً وعربياً نتيجة لتوقف بعض الأنشطة والقطاعات وفي مقدمتها قطاعا النقل والسياحة.

• صدرت الدول العربية خدمات بقيمة بلغت 322.8 مليار دولار خلال عام 2022 بارتفاع قدره 48.3% مقارنة بعام 2021، و بحصة 4.5% من الإجمالي العالمي و 15.3% من إجمالي الدول النامية.

• استوردت الدول العربية خلال عام 2022، خدمات بقيمة تجاوزت صادراتها الخدمية، حيث بلغت 352 مليار دولار، بحصة تبلغ 5.3% من الإجمالي العالمي، و 16% من إجمالي الدول النامية .

• رغم العجز الذي سجله ميزان تجارة الخدمات في الدول العربية خلال عام 2022 والبالغ نحو 30 مليار دولار، إلا أن أداءه جاء إيجابياً حيث تقلص العجز بمعدل 62.5% وبقيمة 49 مليار دولار مقارنة بعام 2021.

أهم مؤشرات التجارة الخارجية للدول العربية لعامي 2021 و 2022 (القيمة بالمليار دولار)

The most important indicators of foreign trade for Arab countries in 2021 and 2022 (value in US\$ bn)

Indicator	نسبة التغير % of Change	التغير Change 2021-2022	2022	2021	المؤشر
Trade in goods and services	32.4	864	3532	2668	تجارة السلع والخدمات
Exports of goods and services	43.6	616	2030.1	1413.8	صادرات السلع والخدمات
Imports of goods and services	19.7	247	1501.7	1254.3	واردات السلع والخدمات
Goods and services balance	231.4	369	528.5	159.4	ميزان السلع والخدمات
Merchandise Trade	32.6	703	2857	2154	تجارة السلع
Merchandise exports	42.7	511	1707.4	1196.2	صادرات السلع
Merchandise imports	20.0	192	1149.4	957.8	واردات السلع
Merchandise balance	134.1	320	558.0	238.3	ميزان السلع
Services Trade	31.3	161	675	514	تجارة الخدمات
Service exports	48.3	105	322.8	217.6	صادرات الخدمات
Service imports	18.8	56	352.3	296.5	واردات الخدمات
Services balance	(62.5)	49	(29.6)	(78.9)	ميزان الخدمات

تجارة السلع في الدول العربية لعام 2022

على الحصة الأكبر من الواردات السلعية للدول العربية، بقيمة بلغت نحو 691 مليار دولار بحصة تجاوزت 60% من مجمل الواردات السلعية العربية و4.2% من الإجمالي العالمي لعام 2022.

يتسم مؤشر تنوع الصادرات بالتباين الكبير فيما بين دول المنطقة، حيث يشير إلى ارتفاع درجة التنوع في تونس والإمارات ومصر وجيبوتي ولبنان مقارنة بباقي الدول العربية وعلى وجه الخصوص الدول النفطية.

على صعيد الشركاء التجاريين، استحوذ أكبر 10 مصدريين عالميين للمنطقة على نحو 61% من واردات الدول العربية السلعية بقيمة 697 مليار دولار، وضمت القائمة كلاً من الصين والإمارات والهند والولايات المتحدة والكويت والسعودية وتركيا وإيطاليا وألمانيا وفرنسا، واستحوذت البضائع المصنعة على الحصة الأكبر من صادرات تلك الدول للمنطقة العربية بحصة بلغت نحو 67% من الإجمالي بقيمة 470 مليار دولار.

على صعيد الدول المستوردة من المنطقة العربية، بلغت حصة أكبر 10 دول مستوردة من المنطقة نحو 57% من مجمل صادرات الدول العربية خلال عام 2022، بقيمة 973.3 مليار دولار واستحوذ الوقود على الحصة الأكبر من صادرات الدول العربية لتلك الدول بحصة بلغت 80% من الإجمالي.

ارتفعت التجارة العربية البينية في السلع بمعدل 43.5% إلى نحو 254.1 مليار دولار لتمثل نحو 9% من إجمالي التجارة العربية في السلع خلال عام 2022.

بلغت حصة دول مجلس التعاون الخليجي ومصر نحو 85.4% من مجمل التجارة العربية البينية خلال عام 2022، بقيمة 216 مليار دولار.

تزامناً مع النمو الذي شهدته تجارة السلع في العالم مدعومة بنمو تجارة الوقود بمعدل 62% خلال عام 2022، وارتفاع أسعار النفط والغاز، نمت تجارة السلع في الدول العربية بمعدل 32.6% لتبلغ نحو 2.9 تريليون دولار كمحصلة لنمو تجارة السلع في كافة دول المنطقة خلال عام 2022.

واصلت صادرات السلع في المنطقة العربية نموها بمعدل 42.7% خلال عام 2022، لتبلغ نحو 1.7 تريليون دولار، لتمثل نحو 7% من صادرات العالم السلعية، و15.1% من صادرات الدول النامية من السلع خلال نفس العام.

ارتفعت الواردات السلعية للدول العربية بمعدل 20% لتصل إلى 1.1 تريليون دولار عام 2022، لتمثل 4.5% من الإجمالي العالمي، ونحو 11.1% من إجمالي الواردات السلعية للدول النامية للعام نفسه.

ارتفع فائض الميزان السلعي في الدول العربية بمعدل 134% ليلعب نحو 558 مليار دولار خلال عام 2022 بارتفاع قدره 319.7 مليار دولار مقارنة بعام 2021، مدعوماً بالنمو القياسي لصادرات الوقود وصادرات المواد الغذائية.

ارتفعت حصة التجارة السلعية العربية من مجمل التجارة السلعية في الدول النامية من نحو 11.2% عام 2021 إلى نحو 13.2% عام 2022، مدعومة بنمو حصتها في الصادرات من 12.1% عام 2021 إلى 15.1% عام 2022، وكذلك نمو حصتها في الواردات السلعية من 10.3% إلى 11.1% بين عامي 2021 و2022.

لازالت المواد الأولية بأنواعها تمثل الحصة الأكبر من صادرات الدول العربية السلعية بحصة تجاوزت 75% خلال العام 2022، (حيث صدرت الدول العربية وقوداً فقط بقيمة تخطت التريليون دولار عام 2022 لتمثل نحو 62% من مجمل الصادرات السلعية العربية و26% من مجمل صادرات الوقود عالمياً). وفي المقابل لازالت السلع المصنعة تستحوذ

الجزء الأول: تجارة السلع في الدول العربية لعام 2022

والخدمات في الدول العربية بمعدل 5% خلال عام 2023 على أن تعاود نموها مرة أخرى بمعدل 2.7% خلال عام 2024.

وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية عن التجارة السلعية في 10 دول عربية خلال الربع الأول من عام 2023، هي الجزائر والبحرين ومصر والأردن والكويت ولبنان والمغرب والسعودية وتونس والعراق، من المرجح أن يشهد حجم تجارة تلك الدول تراجعاً خلال العام 2023 استناداً لانخفاضها بمعدل 6% خلال الربع الأول من عام 2023 مقارنةً بنظيره عام 2022، و بمعدل 4.5% مقارنةً بالربع الرابع من 2022.

ارتفعت الصادرات العربية البينية بمعدل 55% لتبلغ نحو 321.2 مليار دولار، تمثل 19% من مجمل الصادرات السلعية العربية للعام 2022.

استحوذت كل من السلع المصنعة ومنتجات الوقود والمواد الغذائية على نحو 90% من مجمل الصادرات العربية البينية خلال العام 2022، وتصدرت السلع المصنعة المقدمة بحصة بلغت 48.7% وبقيمة 156.3 مليار دولار.

على صعيد آفاق التجارة العربية لعام 2023، من المتوقع وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي أن تتراجع قيمة تجارة السلع

تطور أهم مؤشرات التجارة السلعية العربية خلال عامي 2021 و2022

The Most Important Indicators of Arab Merchandise Trade during 2021 and 2022

N0	Indicator	نسبة التغير % of Change	التغير Change 2022/2021	الحصة من العالم Share of World (2022)	2022	2021	المؤشر	م
1	Merchandise Exports (USD bn)	42.7	511.2	6.9%	1707.4	1196.2	صادرات السلع (مليار دولار)	1
2	Merchandise Imports (USD bn)	20.0	191.5	4.5%	1149.4	957.8	واردات السلع (مليار دولار)	2
3	Merchandise Trade Balance (USD bn)	134.1	319.7	558.0	238.3	الميزان التجاري السلعي (مليار دولار)	3
4	All Food Exports (USD bn)	40.7	21.2	3.5%	73.2	52.0	صادرات السلع الغذائية (مليار دولار)	4
5	Agricultural raw material Export (USD bn)	19.8	0.8	1.4%	4.6	3.9	صادرات المواد الزراعية الخام (مليار دولار)	5
6	Manufactured goods Exports (USD bn)	27.4	88.9	2.6%	413.8	324.9	صادرات السلع المصنعة (مليار دولار)	6
7	Fuels Export (USD bn)	57.6	385.3	25.7%	1054.5	669.2	صادرات الوقود (مليار دولار)	7
8	Share of Fuel Exports in total Arab Merchandises Exports	10.4	5.8%	61.8%	55.9%	حصة صادرات الوقود من إجمالي الصادرات السلعية العربية	8
9	All Food Imports (USD bn)	23.2	31.3	7.9%	166.3	135.1	واردات السلع الغذائية (مليار دولار)	9
10	Agricultural raw material Import (USD bn)	13.5	1.1	2.9%	9.5	8.4	واردات المواد الزراعية الخام (مليار دولار)	10
11	Manufactured goods Imports (USD bn)	13.6	82.7	4.3%	690.9	608.2	واردات السلع المصنعة (مليار دولار)	11
12	Fuels Import (USD bn)	70.7	53.9	3.2%	130.2	76.3	واردات الوقود (مليار دولار)	12
13	Share of Fuel Imports in total Arab Merchandises Imports	42.2	3.4%	11.3%	8.0%	حصة واردات الوقود من إجمالي الواردات السلعية العربية	13

1- تجارة السلع في الدول العربية لعام 2022

- تشير أحدث بيانات عن تجارة السلع في الدول العربية إلى نموها بمعدل 32.6% خلال عام 2022 لتبلغ 2.9 تريليون دولار، مدفوعة بنمو الصادرات السلعية للدول العربية بمعدل 42.7% إلى 1.7 تريليون دولار، والواردات السلعية بمعدل 20% إلى 1.1 تريليون دولار (قاعدة بيانات الأونكتاد - يوليو 2023).
- مثلت تجارة السلع في الدول العربية نحو 6.4% من إجمالي التجارة السلعية في العالم لعام 2022، ونحو 13.2% من مجمل التجارة السلعية للدول النامية.

- على صعيد التوزيع الجغرافي، استحوذت 4 دول خليجية ومصر والعراق على نحو 79.4% من مجمل التجارة السلعية العربية للعام 2022، وتصدرت الإمارات المقدمة وتخطت تجارتها السلعية حاجز التريليون دولار، مستحوذة وحدها على نحو 36% من مجمل التجارة العربية في السلع.
- جاءت السعودية في المرتبة الثانية بقيمة 598.8 مليار دولار وبحصة 21% من الإجمالي، ثم حل العراق ثالثاً بقيمة 210 مليارات دولار وبحصة 7.4%، تلتها قطر بقيمة 163 مليار دولار وبحصة 5.7%، ثم الكويت ومصر بقيم متقاربة بلغت 139 و 135 مليار دولار وبحصص 4.9% و 4.7% على التوالي.

- تراوحت التجارة السلعية في عشر دول عربية ما بين 112.7 مليار دولار للمغرب و 13.8 مليار دولار لفلسطين على التوالي، بينما لم تتجاوز قيمة التجارة السلعية في 6 دول هي جيبوتي وسوريا وموريتانيا واليمن والصومال وجزر القمر نحو 10 مليارات دولار لكل منها. ولم تتجاوز حصتها مجتمعة نحو 1.3% من إجمالي التجارة السلعية العربية لعام 2022.

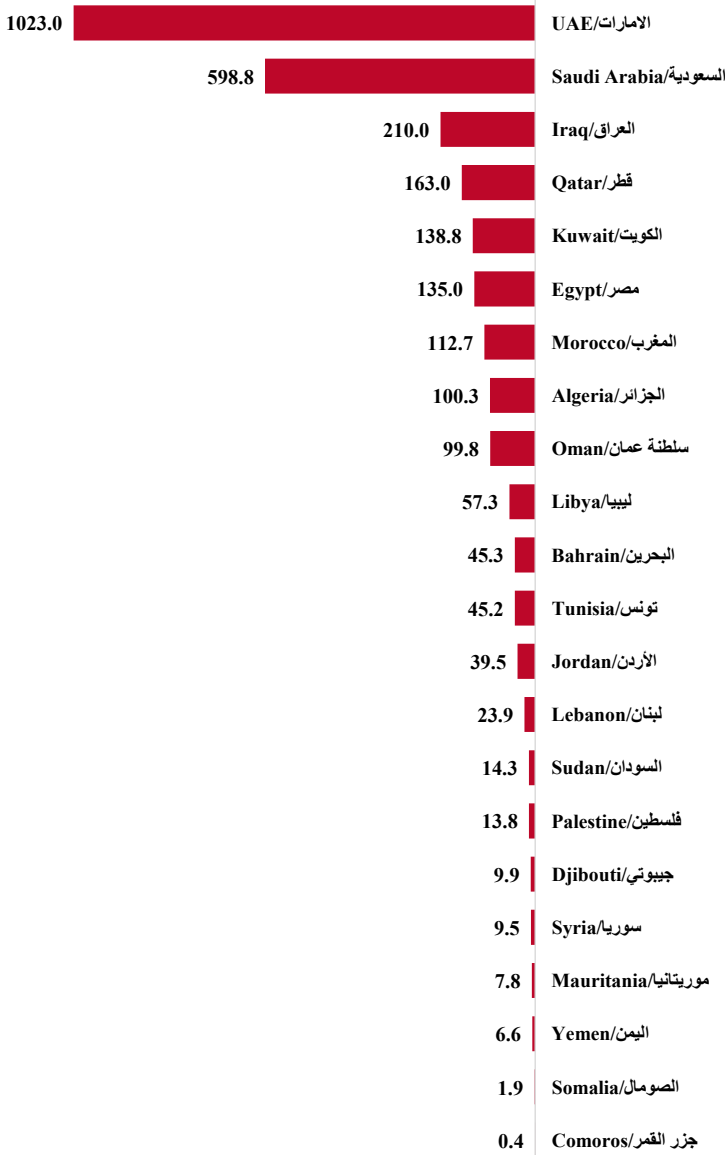
- على صعيد معدل النمو مقارنة بعام 2021، حققت 4 دول عربية نمواً في قيمة تجارتها السلعية تجاوز معدل نمو التجارة السلعية العربية خلال عام 2022، تصدرتها الكويت بمعدل نمو بلغ 46%، تلتها قطر بمعدل 41.5%، ثم السعودية بمعدل 39.6%، وحلت العراق رابعاً بمعدل 37.7%. بينما لم يتجاوز معدل نمو التجارة السلعية لثلاث دول عربية هي موريتانيا والسودان وجزر القمر نحو 10% خلال عام 2022.

**4 دول عربية في مقدمتهم الكويت
حققت نمواً في تجارتها السلعية
تجاوز معدل نمو التجارة السلعية العربية**

**4 دول خليجية ومصر
والعراق استحوذت
على نحو 79.4%
من مجمل التجارة
السلعية العربية**

**التجارة السلعية للدول
العربية ارتفعت بمعدل
32.6% إلى 2.9
تريليون دولار
خلال عام 2022**

إجمالي التجارة السلعية في الدول العربية لعام 2022 (مليار دولار)
Total Merchandise Trade in Arab Countries
During 2022 (US\$ bn)



2- صادرات السلع في الدول العربية لعام 2022

الصادرات السلعية العربية واصلت نموها بمعدل 42.7% إلى 1.7 تريليون دولار تمثل 6.9% من الإجمالي العالمي

الإمارات أكبر مصدر عربي للسلع بقيمة 599 مليارات دولار وبحصة 35% من مجمل صادرات المنطقة خلال عام 2022

• خلال عام 2022، واصلت الصادرات السلعية للدول العربية نموها للعام الثاني بعد جائحة كوفيد 19 في ظل تخفيف القيود على حركة السلع والبضائع واستمرار ارتفاع أسعار الطاقة عالمياً، لتبلغ نحو 1.7 تريليون دولار بزيادة قدرها 42.7% مقارنة بعام 2021.

• بلغت حصة الصادرات السلعية العربية نحو 6.9% من الإجمالي العالمي، ونحو 15.1% من إجمالي الصادرات السلعية للدول النامية.

• كشف التوزيع الجغرافي للصادرات السلعية عن استمرار التركيز الكبير في عدد محدود من الدول، حيث استحوذت 5 دول عربية نفطية على نحو 81% من مجمل تلك الصادرات، بينما لم تتعد حصة 17 دولة أخرى نحو 20%.

• واصلت الإمارات تصدرها المقدمة وبلغت قيمة صادراتها السلعية نحو 599 مليار دولار بحصة 35% من الإجمالي العربي بفضل تنوع صادراتها بجانب النشاط الكبير لإعادة التصدير، تلتها السعودية بقيمة 410.5 مليارات دولار وبحصة 24%، وحل العراق ثالثاً بقيمة 131.8 مليار دولار وبحصة 7.7% ثم قطر والكويت بقيم 129.8 و 104.1 مليارات دولار بحصص 7.6% و 6.1% على التوالي.

• حققت 19 دولة نمواً في صادراتها السلعية خلال عام 2022، منها 7 دول تخطت معدل نمو الصادرات العربية، تصدرتها الكويت بمعدل بلغ 65%، ثم جزر القمر بمعدل 61% تلاها كل من الجزائر والعراق وقطر والسعودية والصومال على التوالي.

• تراجعت الصادرات السلعية لكل من لبنان والسودان وموريتانيا خلال عام 2022، بمعدلات تراوحت بين 4.8% و 1.9%.

تطور صادرات السلع العربية خلال عامي 2021 و 2022 (القيمة بالمليار دولار)
Evolution of Arab Merchandise Exports during 2021 and 2022
(value in US\$ bn)

ترتيب 2022	الدولة	2021	2022	الحصة من الإجمالي العربي 2022	التغير 2021/2020	نسبة التغير % of Change	Country	Ranking 2022
1	الإمارات	425.2	598.5	35.1%	173.3	40.8	UAE	1
2	السعودية	276.2	410.5	24.0%	134.3	48.6	Saudi Arabia	2
3	العراق	86.3	131.8	7.7%	45.5	52.7	Iraq	3
4	قطر	87.2	129.8	7.6%	42.6	48.9	Qatar	4
5	الكويت	63.1	104.1	6.1%	41.0	64.9	Kuwait	5
6	سلطنة عمان	44.6	62.9	3.7%	18.3	41.1	Oman	6
7	الجزائر	38.6	61.1	3.6%	22.5	58.4	Algeria	7
8	مصر	40.8	49.3	2.9%	8.5	20.8	Egypt	8
9	المغرب	35.8	41.1	2.4%	5.3	14.8	Morocco	9
10	ليبيا	29.0	35.7	2.1%	6.7	23.2	Libya	10
11	البحرين	22.4	29.8	1.7%	7.4	33.2	Bahrain	11
12	تونس	16.7	18.6	1.1%	1.9	11.2	Tunisia	12
13	الأردن	9.4	12.3	0.7%	2.9	31.3	Jordan	13
14	جيبوتي	4.1	4.5	0.3%	0.4	9.0	Djibouti	14
15	لبنان	4.6	4.4	0.3%	(0.2)	(4.8)	Lebanon	15
16	السودان	4.3	4.2	0.2%	(0.1)	(2.0)	Sudan	16
17	موريتانيا	3.3	3.2	0.2%	(0.1)	(1.9)	Mauritania	17
18	فلسطين	2.8	3.2	0.2%	0.3	11.5	Palestine	18
19	سوريا	0.8	1.0	0.1%	0.2	24.3	Syria	19
20	اليمن	0.7	0.9	0.1%	0.2	31.9	Yemen	20
21	الصومال	0.4	0.6	0.0%	0.2	46.5	Somalia	21
22	جزر القمر	0.0	0.1	0.0%	0.0	60.8	Comoros	22
	الدول العربية	1196.2	1707.4	100%	511.2	42.7	Arab World	

Source: UNCTAD

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

3- الواردات السلعية للدول العربية لعام 2022

استمرار التركيز الجغرافي
للواردات السلعية في 5 دول
بحصة 74% من الإجمالي
وبقيمة 848.4 مليار دولار

الواردات السلعية العربية
ارتفعت بمعدل 20% لتبلغ
1.1 تريليون دولار لتمثل
4.5% من الإجمالي العالمي
خلال عام 2022

تطور واردات السلع العربية خلال عامي 2021 و2022 (القيمة بالمليار دولار)

Evolution of Arab Merchandise Imports during 2021 and 2022
(value in US\$ bn)

Rank 2022	Country	نسبة التغير % of Change	التغير Change 2021/2020	الحصة من الإجمالي العربي Share of Arab Total 2022	2022	2021	الدولة	ترتيب 2022	
1	UAE	22.2	▲ 77.0	36.9%	424.5	347.5	الإمارات	1	
2	Saudi Arabia	23.2	▲ 35.5	16.4%	188.3	152.8	السعودية	2	
3	Egypt	16.8	▲ 12.4	7.5%	85.8	73.4	مصر	3	
4	Iraq	18.1	▲ 12.0	6.8%	78.2	66.2	العراق	4	
5	Morocco	23.2	▲ 13.5	6.2%	71.5	58.0	المغرب	5	
6	Algeria	4.6	▲ 1.7	3.4%	39.2	37.5	الجزائر	6	
7	Oman	19.0	▲ 5.9	3.2%	36.9	31.0	سلطنة عمان	7	
8	Kuwait	8.7	▲ 2.8	3.0%	34.7	31.9	الكويت	8	
9	Qatar	18.6	▲ 5.2	2.9%	33.2	28.0	قطر	9	
10	Jordan	26.2	▲ 5.6	2.4%	27.2	21.5	الأردن	10	
11	Tunisia	18.5	▲ 4.2	2.3%	26.7	22.5	تونس	11	
12	Libya	13.8	▲ 2.6	1.9%	21.6	19.0	ليبيا	12	
13	Lebanon	40.7	▲ 5.6	1.7%	19.5	13.9	لبنان	13	
14	Bahrain	9.5	▲ 1.3	1.4%	15.5	14.2	البحرين	14	
15	Palestine	13.2	▲ 1.2	0.9%	10.7	9.4	فلسطين	15	
16	Sudan	11.9	▲ 1.1	0.9%	10.1	9.0	السودان	16	
17	Syria	32.2	▲ 2.1	0.7%	8.6	6.5	سوريا	17	
18	Yemen	9.1	▲ 0.5	0.5%	5.7	5.2	اليمن	18	
19	Djibouti	11.5	▲ 0.6	0.5%	5.4	4.9	جيبوتي	19	
20	Mauritania	19.0	▲ 0.7	0.4%	4.6	3.9	موريتانيا	20	
21	Somalia	1.6	▲ 0.0	0.1%	1.2	1.2	الصومال	21	
22	Comoros	(2.5)	▲ (0.0)	0.0%	0.32	0.33	جزر القمر	22	
Arab World				20.0	▲ 191.5	100%	1149.4	957.8	الدول العربية

Source: UNCTAD

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

• واصلت الواردات السلعية للدول العربية نموها خلال عام 2022 لتصل إلى 1.1 تريليون دولار، بزيادة قدرها 20% مقارنة بعام 2021، كمحصلة لارتفاع قيمة الواردات السلعية في 21 دولة عربية في مقابل تراجعها في دولة واحدة هي جزر القمر.

• ارتفعت حصة الواردات السلعية للدول العربية إلى 4.5% من إجمالي الواردات عالمياً وإلى 11.1% من إجمالي الواردات السلعية للدول النامية خلال عام 2022.

• على صعيد التوزيع الجغرافي لعام 2022، استمر تركيز الواردات السلعية العربية في عدد محدود من الدول، حيث استحوذت 5 دول عربية هي الإمارات والسعودية ومصر والعراق والمغرب على نحو 74% منها بقيمة بلغت 848.4 مليار دولار.

• واصلت الإمارات تصدرها المقدمة واستحوذت وحدها على نحو 37% من إجمالي الواردات السلعية العربية بقيمة 424.5 مليار دولار، تلتها السعودية بحصة 16.4% وبقيمة 188.3 مليار دولار، وحلت مصر ثالثاً بحصة 7.5% وبقيمة بلغت 85.8 مليار دولار، ثم العراق والمغرب بحصص 6.8% و6.2% على التوالي. بينما بلغت حصة 17 دولة أخرى مجتمعة نحو 26.2% من مجمل تلك الواردات.

• سجلت 21 دولة عربية ارتفاعاً في قيمة وارداتها السلعية خلال عام 2022، تصدرتها لبنان بارتفاع بلغ نحو 41% مقارنة بعام 2021، تلتها سوريا بمعدل 32.2%، ثم الأردن بمعدل 26.2%، وتراوحت باقي الدول ما بين 32.2% للمغرب و1.6% للصومال، وفي المقابل سجلت الواردات السلعية لجزر القمر انخفاضاً بنحو 2.5% خلال عام 2022.

4- الميزان التجاري السلعي للدول العربية لعام 2022

تحسن أداء ميزان التجارة
السلعية في 11 دولة عربية
بزيادة الفائض في 9 دول
نفطية وتقلص العجز
في الصومال وجزر القمر

ارتفاع فائض الميزان
السلعي في الدول العربية
بمعدل 134%
إلى 558 مليار دولار
خلال عام 2022

استمراراً لارتفاع قيمة الصادرات السلعية للدول العربية عن قيمة وارداتها خلال عام 2022، واصل الميزان السلعي تحقيقه لفائض بلغ نحو 558 مليار دولار، بارتفاع قدره 134% مقارنة بعام 2021.

واصلت 9 دول عربية تحقيقها لفائض في ميزانها السلعي خلال عام 2022، تراوح هذا الفائض ما بين 222.1 مليار دولار في السعودية و14.1 مليار دولار في ليبيا.

واصلت 12 دولة عربية تحقيقها لعجز في ميزان تجارة السلع خلال عام 2022، تراوح هذا العجز ما بين 0.3 مليار دولار في جزر القمر و36.5 مليار دولار في مصر.

حققت 11 دولة عربية تحسناً في أداء ميزانها التجاري خلال عام 2022، إما من خلال زيادة حجم الفائض كما هو الحال في الدول التسع الأولى أو من خلال تقليص حجم العجز كما هو الحال في الصومال وجزر القمر، بينما ارتفع عجز الميزان السلعي في 11 دولة أخرى.

شهد ميزان تجارة السلع في السعودية تسجيل أعلى فائض بين الدول العربية خلال عام 2022، بقيمة 222.1 مليار دولار، تلتها الإمارات بفائض بلغ 174 مليار دولار، ثم قطر بنحو 96.6 مليار، وحلت الكويت رابعاً بفائض قدره 69.5 ملياراً دولار، وذلك تزامناً مع ارتفاع أسعار النفط عالمياً خلال عام 2022.

على صعيد معدل نمو حجم الفائض في الميزان السلعي خلال العام 2022، تصدرت الجزائر المقدمة بأعلى معدل نمو بلغ نحو 1903% تلاها العراق بمعدل 166.6%، وقد يعزى ذلك لتركز صادراتها في منتجات الوقود.

تطور الميزان التجاري السلعي للدول العربية لعامي 2021 و2022 (مليار دولار)

Evolution of Arab Merchandise Trade Balance for 2021 and 2022 (US\$ bn)

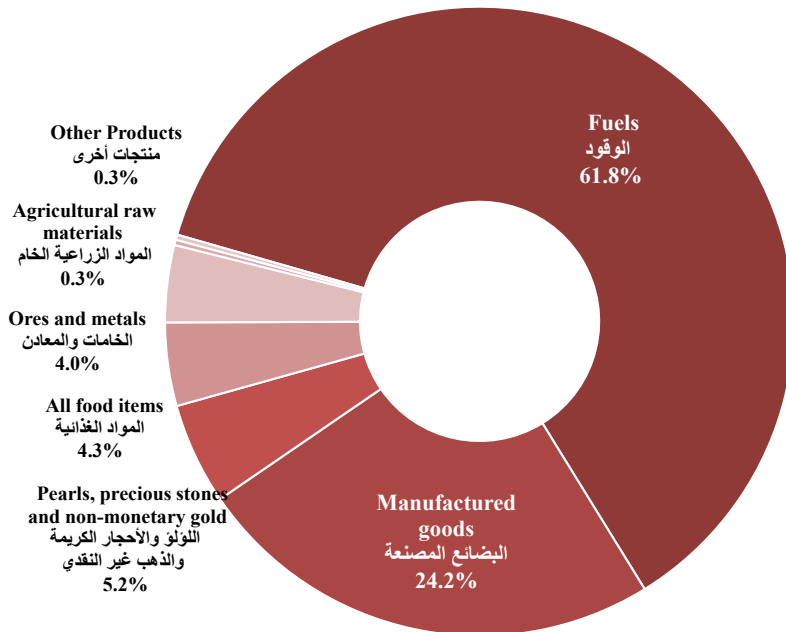
ترتيب 2022	الدولة	2022	2021	التغير Change 2021/2020	نسبة التغير % of Change	Country	Rank 2022
1	السعودية	222.1	123.3	98.8	80.1	Saudi Arabia	1
2	الإمارات	174.0	77.6	96.4	124.1	UAE	2
3	قطر	96.6	59.2	37.4	63.1	Qatar	3
4	الكويت	69.5	31.2	38.2	122.4	Kuwait	4
5	العراق	53.5	20.1	33.5	166.6	Iraq	5
6	سلطنة عمان	26.0	13.6	12.4	91.3	Oman	6
7	الجزائر	21.9	1.1	20.8	1903.7	Algeria	7
8	البحرين	14.3	8.2	6.1	74.2	Bahrain	8
9	ليبيا	14.1	10.0	4.1	40.9	Libya	9
10	جزر القمر	(0.3)	(0.3)	(0.0)	(10.0)	Comoros	10
11	الصومال	(0.6)	(0.8)	(0.2)	(22.8)	Somalia	11
12	جيبوتي	(0.7)	(0.7)	0.2	26.1	Djibouti	12
13	موريتانيا	(0.6)	(0.6)	0.8	134.3	Mauritania	13
14	اليمن	(4.6)	(4.6)	0.3	5.8	Yemen	14
15	السودان	(4.7)	(4.7)	1.2	24.6	Sudan	15
16	فلسطين	(6.6)	(6.6)	0.9	14.0	Palestine	16
17	سوريا	(5.7)	(5.7)	1.9	33.2	Syria	17
18	تونس	(5.8)	(5.8)	2.3	39.6	Tunisia	18
19	الأردن	(12.2)	(12.2)	2.7	22.3	Jordan	19
20	لبنان	(9.3)	(9.3)	5.9	63.3	Lebanon	20
21	المغرب	(22.2)	(22.2)	8.2	36.8	Morocco	21
22	مصر	(32.6)	(32.6)	3.9	11.9	Egypt	22
	الدول العربية	558.0	238.3	319.7	134.1%	Arab World	

5- صادرات السلع العربية وفقاً للمنتجات المصدرة خلال عام 2022

صادرات الوقود نمت بمعدل 57.8%
لتتخطى حاجز التريليون دولار ومثلت 61.8%
من مجمل الصادرات العربية

المواد الأولية واصلت استحواذها على الحصة
الأكبر من الصادرات السلعية للدول العربية بنسبة
تجاوزت 75% خلال العام 2022

التوزيع النسبي للصادرات العربية وفقاً للمنتج عام 2022
The Relative Distribution of Arab Exports
by Product in 2022



• لازالت المواد الأولية بأنواعها تمثل الحصة الأكبر من صادرات السلع في الدول العربية بحصة تجاوزت 75% من تلك الصادرات خلال العام 2022.

• بسبب ارتفاع أسعار وعائدات تصدير النفط والغاز عالمياً خلال عام 2022، ارتفعت صادرات الدول العربية من منتجات الوقود بمعدل 57.6% لتتخطى حاجز التريليون دولار ومثلت نحو 61.8% من مجمل الصادرات السلعية العربية.

• حلت البضائع المصنعة في المرتبة الثانية بقيمة 413.8 مليار دولار وبحصة 24.2% من إجمالي الصادرات السلعية العربية خلال عام 2022.

• جاءت صادرات اللؤلؤ والأحجار الكريمة والذهب غير النقدي في المرتبة الثالثة بقيمة 89.1 مليار دولار، وبحصة بلغت 5.2%، تلتها صادرات المواد الغذائية بقيمة 73.2 مليار دولار وبحصة 4.3%، ثم الخامات والمعادن والمواد الزراعية الخام بحصص 4% و0.3% على التوالي.

• على صعيد معدل نمو الصادرات وفق المنتج خلال عام 2022، حققت صادرات منتجات الوقود أعلى معدل نمو وبلغ 57.8% تلتها صادرات المواد الغذائية بمعدل 40.7%، ثم البضائع المصنعة بمعدل 27.4%، فيما لم يتجاوز معدل نمو صادرات اللؤلؤ والأحجار الكريمة نحو 3.5%.

الصادرات السلعية العربية وفقاً للمنتج خلال عامي 2021 و2022 (القيمة بالمليار دولار)

Arab Merchandise Exports by Product during 2021 and 2022 (value in US\$ bn)

ترتيب 2022	المنتج	2022	2021	الحصة (%) Share (%)	التغير Change	نسبة التغير % of Change	ترتيب 2022
1	الوقود	1054.5	669.2	61.8%	385.3	57.6	1
2	البضائع المصنعة	413.8	324.9	24.2%	88.9	27.4	2
3	اللؤلؤ والأحجار الكريمة والذهب غير النقدي	89.1	86.1	5.2%	3.0	3.5	3
4	المواد الغذائية	73.2	52.0	4.3%	21.2	40.7	4
5	الخامات والمعادن	67.6	57.8	4.0%	9.8	17.0	5
6	المواد الزراعية الخام	4.6	3.9	0.3%	0.8	19.8	6
	منتجات أخرى	4.5	2.3	0.3%	2.2	93.0	
	المجموع	1707.4	1196.2	100%	511.2	42.7	

Source: UNCTAD

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

6- واردات السلع العربية وفقاً للمنتجات خلال عام 2022

الدول العربية استوردت سلعاً مصنعة بقيمة 691 مليار دولار خلال عام 2022 بحصة تجاوزت الـ 60% من مجمل الواردات

• رغم تراجع حصتها خلال عام 2022 من إجمالي الواردات السلعية للدول العربية إلى 60.1%، لازالت السلع المصنعة تستحوذ على الحصة الأكبر من تلك الواردات، وبلغت قيمتها نحو 691 مليار دولار، كما بلغت حصتها نحو 4.2% من مجمل واردات السلع المصنعة عالمياً لعام 2022.

• حلت المواد الغذائية في المرتبة الثانية بقيمة 166.3 مليار دولار وبحصة 14.5% من إجمالي الواردات السلعية العربية خلال عام 2022.

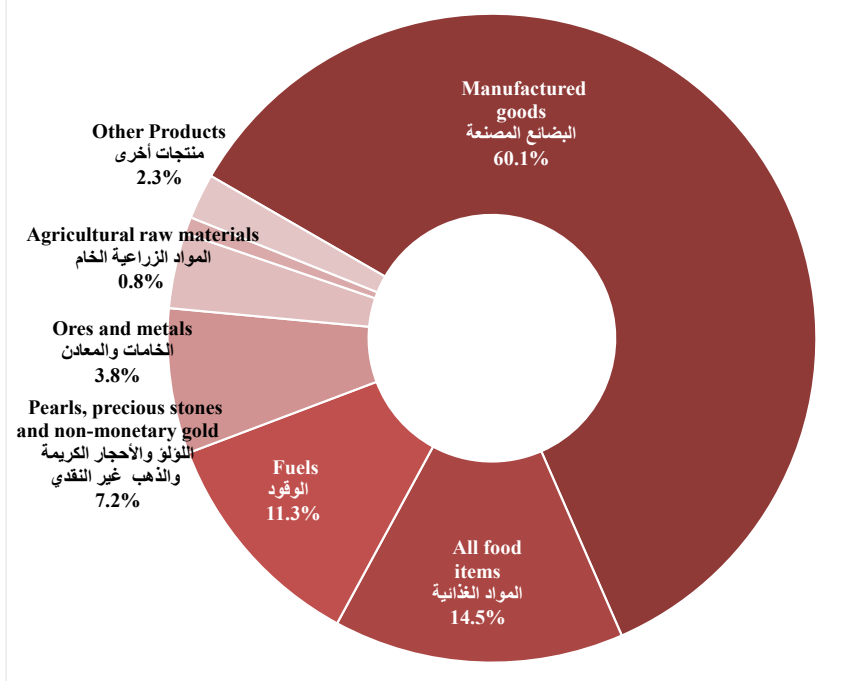
• جاءت واردات الوقود في المرتبة الثالثة بقيمة بلغت 130.2 مليار دولار وبحصة 11.3% من إجمالي واردات السلع في المنطقة العربية خلال عام 2022.

• حلت واردات اللؤلؤ والأحجار الكريمة والذهب غير النقدي في المرتبة الرابعة بقيمة 83.2 مليار دولار وبحصة 7.2% من الإجمالي خلال عام 2022.

• جاءت واردات الخامات والمعادن في المرتبة الخامسة بقيمة 43.3 مليار دولار وبحصة 3.8%، في حين حلت المواد الزراعية الخام في مؤخرة الواردات السلعية العربية ولم تتجاوز كل من قيمتها 10 مليارات دولار وحصتها 1% من الإجمالي خلال عام 2022.

• على صعيد معدل نمو الواردات وفق المنتج خلال عام 2022، تصدرت منتجات الوقود المقدمة بمعدل نمو بلغ 70.7%، تلتها المواد الغذائية بمعدل 23.2% ثم الخامات والمعادن بمعدل 21%.

التوزيع النسبي للواردات العربية وفقاً للمنتج عام 2022
The Relative Distribution of Arab Imports by Product in 2022



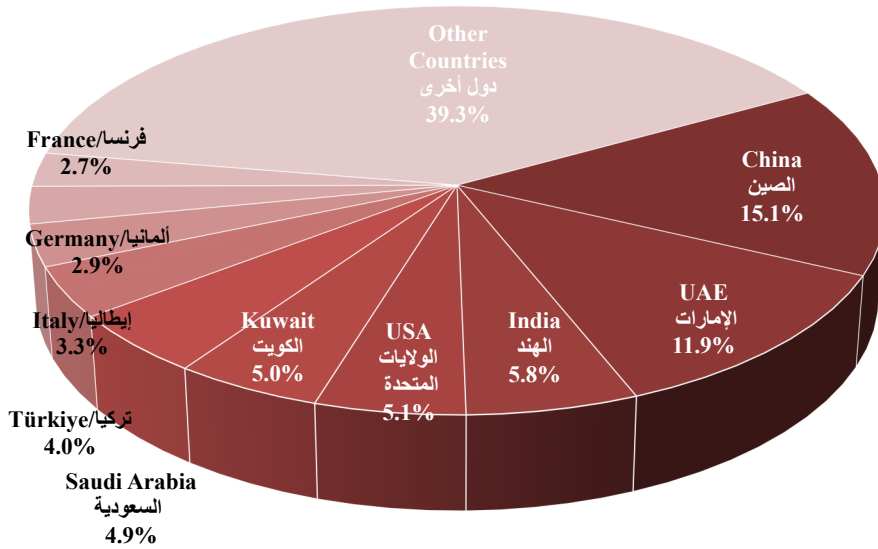
الواردات السلعية العربية وفقاً للمنتج خلال عامي 2021 و 2022 (القيمة بالمليار دولار)

Arab Merchandise Imports by Product during 2021 and 2022 (value in US\$ bn)

Rank 2022	Product	نسبة التغير % of Change	التغير Change 2021/2022	الحصة (%) Share (%)	2022	2021	المنتج	ترتيب 2022
1	Manufactured goods	13.6	▲ 82.7	60.1%	690.9	608.2	البضائع المصنعة	1
2	All food items	23.2	▲ 31.3	14.5%	166.3	135.1	المواد الغذائية	2
3	Fuels	70.7	▲ 53.9	11.3%	130.2	76.3	الوقود	3
4	Pearls, precious stones and non-monetary gold	15.6	▲ 11.2	7.2%	83.2	71.9	اللؤلؤ والأحجار الكريمة والذهب غير النقدي	4
5	Ores and metals	21.0	▲ 7.5	3.8%	43.3	35.8	الخامات والمعادن	5
6	Agricultural raw materials	13.5	▲ 1.1	0.8%	9.5	8.4	المواد الزراعية الخام	6
	Other Products	17.1	▲ 3.8	2.3%	26.0	22.2	منتجات أخرى	7
	Total	20.0	▲191.5	100%	1149.4	957.8	المجموع	

7- أهم الشركاء التجاريين (المصدرون للمنطقة العربية)

أهم الدول المصدرة للسلع إلى المنطقة العربية خلال عام 2022
Top Merchandise Exporters to Arab Countries During 2022



60.7% حصة أكبر 10 دول مصدرة للمنطقة العربية خلال عام 2022 بقيمة 697.2 مليار دولار

• كشف هيكل التبادل التجاري للدول العربية في السلع مع دول العالم لعام 2022 عن استمرار التركيز النسبي على صعيد الواردات، حيث استحوذت قائمة أهم 10 دول مصدرة إلى المنطقة على نحو 61% من مجمل واردات الدول العربية، بقيمة بلغت نحو 697.2 مليار دولار. واستحوذت البضائع المصنعة على الحصة الأكبر من صادرات تلك الدول للمنطقة بحصة بلغت 67% خلال عام 2022.

• خلال عام 2022، واصلت الصين تصدرها كأكبر مصدر للدول العربية بقيمة بلغت 173.2 مليار دولار واستحوذت على 15.1% من إجمالي الواردات السلعية العربية، تلتها الإمارات بقيمة 136.7 مليار دولار وبحصة 11.9%.

• حلت الهند ثالثا وبلغت قيمة صادراتها للمنطقة العربية نحو 66.6 مليار دولار خلال عام 2022، بحصة بلغت 5.8% من إجمالي الواردات السلعية العربية.

• من اللافت أن قائمة أكبر 10 مصدرين للسلع للمنطقة العربية خلال عام 2022، تضم كلا من الكويت والسعودية في المرتبتين الخامسة والسادسة بقيم 57.4 و56.5 مليار دولار على التوالي، كما تصدرتا الدول العشر فيما يتعلق بمعدل نمو صادراتها السلعية للدول العربية بمعدلات بلغت 734.5% و35.2% على التوالي خلال العام نفسه.

الصين أكبر مصدر للمنطقة بقيمة 173.2 مليار دولار وبحصة تزيد عن 15%

أهم الدول المصدرة للسلع للدول العربية خلال عامي 2021 و2022 (القيمة بالمليار دولار)

Top Merchandise Exporters to Arab Countries during 2021 and 2022 (US\$ bn)

ترتيب 2021	الدولة	2021	2022	الحصة من الإجمالي 2022	نسبة التغير % of Change 2021-2022	Country	Rank 2021
1	الصين	147.4	173.2	15.1%	17.5	China	1
2	الإمارات	101.5	136.7	11.9%	34.6	UAE	2
3	الهند	51.9	66.6	5.8%	28.3	India	3
4	الولايات المتحدة	49.8	58.2	5.1%	17.0	USA	4
5	الكويت	6.9	57.4	5.0%	734.5	Kuwait	5
6	السعودية	41.8	56.5	4.9%	35.2	Saudi Arabia	6
7	تركيا	39.9	46.0	4.0%	15.2	Türkiye	7
8	إيطاليا	31.0	37.9	3.3%	22.4	Italy	8
9	ألمانيا	33.9	33.8	2.9%	(0.4)	Germany	9
10	فرنسا	27.4	30.9	2.7%	12.7	France	10
	دول أخرى	426.3	452.2	39.3%	6.1	Other Countries	
	الإجمالي	957.8	1149.4	100%	20.0	Total	

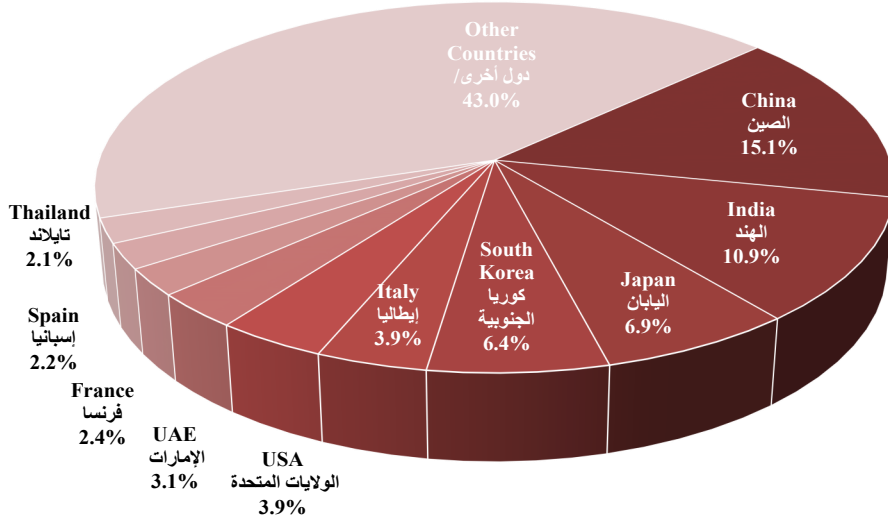
Source: UNCTAD

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

8- أهم الشركاء التجاريين (المستوردين من المنطقة العربية)

10 أسواق عالمية استوردت 57% من مجمل صادرات الدول العربية بقيمة 973.3 مليار دولار

أهم الدول المستوردة للسلع من المنطقة العربية لعام 2022
Top Merchandises Importers from Arab Countries During 2022



على صعيد الدول المستوردة من المنطقة العربية خلال عام 2022، ووفقاً لقاعدة بيانات الأونكتاد، كشف هيكل الصادرات السلعية في الدول العربية عن تركيز نسبي للصادرات السلعية العربية في عدد محدود من الأسواق العالمية، حيث استحوذت قائمة أهم 10 دول مستوردة من المنطقة على نحو 57% من مجمل الصادرات السلعية العربية بقيمة بلغت 973.3 مليار دولار.

خلال عام 2022، واصلت الصين المستورد الأكبر من المنطقة العربية استحواذها على ما يزيد على 15% من مجمل الصادرات السلعية العربية، بقيمة 258.3 مليار دولار، بينما حلت الهند في المرتبة الثانية بقيمة 186.1 مليار دولار ورفعت حصتها إلى 10.9% من مجمل الصادرات السلعية العربية.

ضمت قائمة أكبر 10 مستوردين من المنطقة العربية أيضاً كلاً من اليابان، وكوريا الجنوبية، وإيطاليا، والولايات المتحدة، والإمارات، وفرنسا، وإسبانيا، وتايلاند، بحصص تراوحت ما بين 2.1% و 6.9% من مجمل الصادرات السلعية العربية خلال عام 2022 مع استحواد الوقود على الحصة الأكبر من صادرات المنطقة إلى تلك الدول خلال عام 2022 (نحو 80%).

على صعيد معدل نمو الصادرات السلعية العربية لأهم الأسواق العالمية خلال عام 2022، حلت إيطاليا في المقدمة، تلتها كوريا الجنوبية ثم الهند.

الصين والهند استوردتا

أكثر من ربع الصادرات العربية

وإيطاليا أعلى نمواً

أهم الدول المستوردة للسلع من الدول العربية خلال عامي 2021 و 2022 (القيمة بالمليار دولار)

Top Merchandises Importers from Arab Countries during 2021 and 2022 (US\$ bn)

Rank 2022	Country	نسبة التغير % of Change 2021-2022	الحصة من الإجمالي Share of Total 2022	2022	2021	الدولة	ترتيب 2022
1	China	41.2	15.1%	258.3	182.9	الصين	1
2	India	55.2	10.9%	186.1	119.9	الهند	2
3	Japan	52.0	6.9%	117.8	77.5	اليابان	3
4	South Korea	71.0	6.4%	108.7	63.6	كوريا الجنوبية	4
5	Italy	79.6	3.9%	67.1	37.4	إيطاليا	5
6	USA	54.4	3.9%	66.5	43.1	الولايات المتحدة	6
7	UAE	30.4	3.1%	53.5	41.0	الإمارات	7
8	France	45.5	2.4%	40.6	27.9	فرنسا	8
9	Spain	36.2	2.2%	37.9	27.8	إسبانيا	9
10	Thailand	53.2	2.1%	36.7	24.0	تايلاند	10
		33.2	43.0%	734.1	551.1	دول أخرى	
	Total	42.7	100%	1707.4	1196.2	الإجمالي	

التجارة العربية البينية لعام 2022

التجارة العربية البينية واصلت نموها بمعدل 44%
تبلغ نحو 254.1 مليارات دولار خلال عام 2022

4 دول خليجية ومصر استحوذوا على نحو 79% من التجارة
العربية البينية بقيمة 202 مليار دولار

إجمالي التجارة العربية البينية في السلع لعام 2022 (مليار دولار)

Total Inter-Arab Merchandise Trade During 2022 (US\$ bn)

ترتيب 2022	الدولة	2021	2022	الحصة من الإجمالي العربي البيني Share of Total Inter-Arab 2022	التغير Change 2021/2022	نسبة التغير % of Change	Country	Rank 2022
1	الإمارات	71.3	95.1	37.4%	23.8	33.4	UAE	1
2	السعودية	33.1	43.5	17.1%	10.4	31.2	Saudi Arabia	2
3	الكويت	7.0	32.4	12.8%	25.4	363.2	Kuwait	3
4	سلطنة عمان	11.9	17.0	6.7%	5.1	42.8	Oman	4
5	مصر	11.4	13.6	5.4%	2.2	19.5	Egypt	5
6	البحرين	8.1	10.8	4.2%	2.7	32.8	Bahrain	6
7	العراق	5.9	8.2	3.2%	2.3	39.5	Iraq	7
8	المغرب	3.2	5.0	2.0%	1.8	57.8	Morocco	8
9	قطر	3.3	4.6	1.8%	1.3	37.5	Qatar	9
10	الأردن	4.8	4.4	1.7%	(0.4)	(8.7)	Jordan	10
11	ليبيا	2.6	3.3	1.3%	0.6	24.4	Libya	11
12	الجزائر	2.4	2.7	1.1%	0.3	14.0	Algeria	12
13	لبنان	2.0	2.5	1.0%	0.5	24.0	Lebanon	13
14	السودان	2.4	2.5	1.0%	0.1	4.4	Sudan	14
15	تونس	1.8	2.1	0.8%	0.4	21.4	Tunisia	15
16	جيبوتي	1.9	2.1	0.8%	0.2	13.2	Djibouti	16
17	سوريا	1.3	1.7	0.7%	0.4	30.5	Syria	17
18	اليمن	1.3	1.4	0.6%	0.2	13.1	Yemen	18
19	موريتانيا	0.5	0.5	0.2%	0.1	16.6	Mauritania	19
20	فلسطين	0.4	0.5	0.2%	0.1	25.3	Palestine	20
21	جزر القمر	0.1	0.1	0.0%	(0.0)	(0.3)	Comoros	21
22	الصومال	0.5	0.0	0.0%	(0.5)	(95.5)	Somalia	22
	المجموع	177.1	254.1	100%	77.0	43.5	Total	

Source: UNCTAD

1- التجارة العربية البينية لعام 2022

تزامناً مع الارتفاع الذي شهدته التجارة السلعية للدول العربية عام 2022، كشفت قاعدة بيانات الأونكتاد عن ارتفاع قيمة التجارة العربية البينية في السلع (متوسط الصادرات والواردات) بمعدل 43.5% لتبلغ نحو 254.1 مليارات دولار، وذلك كمحصلة لارتفاع قيمة الصادرات البينية بنحو 55%، والواردات البينية للمنطقة بمعدل 27.4%، وفيما يلي أهم مؤشرات تلك التجارة:

- سجلت التجارة العربية البينية في السلع ما نسبته 9% من إجمالي التجارة السلعية للدول العربية للعام 2022، مقابل نحو 8.2% خلال عام 2021.
- حافظت 17 دولة عربية على حصتها من إجمالي التجارة العربية البينية في السلع خلال عام 2022، بينما تراجعت حصة كل من الإمارات والسعودية ومصر والأردن مقارنة بعام 2021، في مقابل ارتفاع حصة الكويت من 3.9% إلى 12.8% خلال نفس الفترة.
- على صعيد التركيز الجغرافي للتجارة العربية البينية خلال عام 2022، استحوذت 4 دول خليجية ومصر على نحو 79.3% من تلك التجارة بقيمة 201.6 مليار دولار، وواصلت الإمارات تصدرها المقدمة بقيمة 95.1 مليار دولار وبحصة قدرها 37.4%، تلتها السعودية بقيمة 43.5 مليار دولار وبحصة 17.1%، ثم الكويت في المرتبة الثالثة بقيمة 32.4 مليار دولار وبحصة 12.8%، ثم سلطنة عمان ومصر بحصص 6.7% و 5.4% على التوالي.
- حققت 19 دولة عربية نمواً في قيمة تجارتها البينية خلال عام 2022، وتراوح معدل النمو ما بين 363% في الكويت و 4.4% في السودان.

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

2- الصادرات العربية البينية لعام 2022

- حققت الصادرات البينية العربية نمواً قياسياً خلال عام 2022 مقارنة بعام 2021، ونمت بمعدل 55% لتبلغ نحو 321.2 مليار دولار، كمحصلة لنمو الصادرات السلعية البينية لـ 18 دولة عربية في مقابل تراجعها في 4 دول أخرى.
- ارتفعت حصة الصادرات السلعية البينية من إجمالي الصادرات السلعية العربية للعالم الخارجي من نحو 17.3% عام 2021 إلى 18.8% عام 2022.

- واصلت الصادرات السلعية البينية تركيزها في عدد محدود من الدول خلال عام 2022، حيث استحوذت دول مجلس التعاون الخليجي ومصر على نحو 93% منها.

- واصلت الإمارات تصدرها المرتبة الأولى خلال عام 2022، وبلغ حجم صادراتها السلعية للدول العربية نحو 136.7 مليار دولار، بحصة 42.6% من إجمالي الصادرات العربية البينية، تلتها الكويت بقيمة 57.4 مليار دولار وبحصة 17.9%، فيما حلت السعودية ثالثاً بقيمة 56.5 مليار دولار وبحصة 17.6%، ثم البحرين وسلطنة عمان ومصر وقطر بحصص 4.5% و4.4% و3.7% و2.1% على التوالي.

- تصدرت الكويت المقدمة على صعيد معدل نمو صادراتها السلعية للدول العربية خلال عام 2022، بمعدل نمو تجاوز الـ 700%، حيث ارتفعت صادراتها السلعية للدول العربية من نحو 6.9 مليارات دولار عام 2021 إلى 57.4 مليار دولار عام 2022.

- تراجعت الصادرات السلعية البينية لأربع دول هي الأردن والصومال والسودان والجزائر خلال عام 2022 بما يتراوح بين 500 مليون دولار و100 مليون دولار مقارنة بعام 2021.

الصادرات السلعية الكويتية

للدول العربية حققت قفزة

غير مسبوقه تخطت بها

حاجز الـ 57 مليار دولار

الصادرات العربية البينية

سجلت ارتفاعاً قياسياً

بلغ 55% لتبلغ

321.2 مليار دولار

خلال عام 2022

تطور صادرات السلع العربية البينية خلال عامي 2021 و2022 (القيمة بالمليار دولار)

Inter-Arab Merchandise Exports during 2021 and 2022 (US\$ bn)

Rank 2022	Country	نسبة التغير % of Change	التغير Change 2021/2022	الحصة من الاجمالي العربي البيني Share of Total Inter-Arab 2022	2022	2021	الدولة	ترتيب 2022
1	UAE	34.6	▲	35.2	42.6%	136.7	الإمارات	1
2	Kuwait	734.5	▲	50.5	17.9%	57.4	الكويت	2
3	Saudi Arabia	35.2	▲	14.7	17.6%	56.5	السعودية	3
4	Bahrain	32.0	▲	3.5	4.5%	14.5	البحرين	4
5	Oman	60.5	▲	5.4	4.4%	14.3	سلطنة عمان	5
6	Egypt	12.7	▲	1.4	3.7%	12.0	مصر	6
7	Qatar	30.3	▲	1.6	2.1%	6.9	قطر	7
8	Iraq	29.2	▲	0.9	1.3%	4.1	العراق	8
9	Jordan	(13.1)	▼	(0.5)	0.9%	3.0	الأردن	9
10	Sudan	(2.7)	▼	(0.1)	0.8%	2.4	السودان	10
11	Djibouti	10.2	▲	0.2	0.7%	2.4	جيبوتي	11
12	Lebanon	9.1	▲	0.2	0.7%	2.2	لبنان	12
13	Algeria	(4.2)	▼	(0.1)	0.7%	2.2	الجزائر	13
14	Libya	33.0	▲	0.5	0.7%	2.1	ليبيا	14
15	Tunisia	18.6	▲	0.3	0.5%	1.7	تونس	15
16	Morocco	8.0	▲	0.1	0.4%	1.4	المغرب	16
17	Syria	25.8	▲	0.2	0.3%	0.9	سوريا	17
18	Yemen	43.0	▲	0.1	0.1%	0.3	اليمن	18
19	Palestine	4.0	▲	0.0	0.0%	0.1	فلسطين	19
20	Mauritania	377.0	▲	0.1	0.0%	0.1	موريتانيا	20
21	Somalia	(92.5)	▼	(0.3)	0.0%	0.0	الصومال	21
22	Comoros	71.3	▲	0.0	0.0%	0.0	جزر القمر	22
Total		54.9	▲	113.9	100%	321.2	المجموع	

3- الواردات العربية البينية في السلع لعام 2022

الإمارات أكبر مستورد

عربي للسلع العربية

بقيمة 53.5 مليار دولار

خلال عام 2022

الواردات العربية البينية

تجاوزت 187 مليار دولار

بزيادة قدرها 27.4%

مقارنة بالعام السابق

- واصلت الواردات العربية البينية من السلع نموها خلال عام 2022 لتبلغ 187 مليار دولار بزيادة قدرها 27.4% مقارنة بعام 2021. كمحصلة لنمو قيمة الواردات البينية لجميع الدول العربية باستثناء ثلاث دول.
- ارتفعت حصة الواردات العربية البينية إلى نحو 16.3% من مجمل الواردات السلعية العربية خلال عام 2022، مقارنة مع حصة بلغت 15.3% عام 2021.

تطور واردات السلع العربية البينية خلال عامي 2021 و2022 (القيمة بالمليار دولار)

Inter-Arab Merchandise Imports during 2021 and 2022 (US\$ bn)

Rank 2022	Country	نسبة التغير % of Change	التغير Change 2021/2022	الحصة من الاجمالي العربي البيني Share of Total Inter-Arab 2022	2022	2021	الدولة	ترتيب 2022
1	UAE	30.4	▲ 12.5	28.6%	53.5	41.0	الإمارات	1
2	Saudi Arabia	24.5	▲ 6.0	16.3%	30.5	24.5	السعودية	2
3	Oman	32.2	▲ 4.8	10.5%	19.7	14.9	سلطنة عمان	3
4	Egypt	25.4	▲ 3.1	8.1%	15.2	12.1	مصر	4
5	Iraq	43.3	▲ 3.7	6.6%	12.3	8.6	العراق	5
6	Morocco	71.1	▲ 3.6	4.6%	8.6	5.0	المغرب	6
7	Kuwait	4.5	▲ 0.3	4.0%	7.4	7.1	الكويت	7
8	Bahrain	34.4	▲ 1.8	3.7%	7.0	5.2	البحرين	8
9	Jordan	(6.2)	▼ (0.4)	3.1%	5.7	6.1	الأردن	9
10	Libya	20.5	▲ 0.7	2.3%	4.4	3.6	ليبيا	10
11	Algeria	30.4	▲ 0.8	1.8%	3.3	2.5	الجزائر	11
12	Lebanon	38.1	▲ 0.8	1.5%	2.9	2.1	لبنان	12
13	Sudan	11.9	▲ 0.3	1.4%	2.6	2.3	السودان	13
14	Syria	32.2	▲ 0.6	1.4%	2.6	1.9	سوريا	14
15	Yemen	10.4	▲ 0.2	1.4%	2.6	2.3	اليمن	15
16	Tunisia	23.4	▲ 0.5	1.4%	2.6	2.1	تونس	16
17	Qatar	64.8	▲ 0.9	1.2%	2.3	1.4	قطر	17
18	Djibouti	17.2	▲ 0.3	1.0%	1.9	1.6	جيبوتي	18
19	Mauritania	9.9	▲ 0.1	0.5%	1.0	0.9	موريتانيا	19
20	Palestine	28.9	▲ 0.2	0.5%	0.9	0.7	فلسطين	20
21	Comoros	(0.8)	▼ (0.0)	0.1%	0.2	0.2	جزر القمر	21
22	Somalia	(97.1)	▼ (0.6)	0.0%	0.0	0.6	الصومال	22
Total		27.4	▲ 40.2	100%	187.0	146.8	المجموع	

Source: UNCTAD

- استحوذت 3 دول خليجية ومصر والعراق على أكثر من 70% من مجمل الواردات السلعية البينية خلال عام 2022، وواصلت الإمارات تصدرها المقدمة بقيمة بلغت 53.5 مليار دولار، وبحصة بلغت 28.6% من الإجمالي، وحلت السعودية في المرتبة الثانية بقيمة 30.5 مليار دولار وبحصة 16.3% من الإجمالي، ثم سلطنة عمان في المرتبة الثالثة بقيمة 19.7 مليار دولار وبحصة 10.5%، تلتها مصر والعراق بحصص 8.1% و 6.6% على التوالي.
- تصدرت المغرب المقدمة على صعيد معدل نمو وارداتها من الدول العربية خلال عام 2022، بمعدل نمو بلغ نحو 71% مقارنة بعام 2021، تلتها قطر بمعدل 64.8% ثم العراق بمعدل 43.3%، بينما تراوح هذا المعدل ما بين 38.1% و 4.5% في 16 دولة عربية أخرى.
- على صعيد متصل، تراجعت واردات كل من الصومال والأردن وجزر القمر من الدول العربية خلال عام 2022 بمعدلات 97.1% و 6.2% و 0.8% على التوالي.

3 دول خليجية ومصر والعراق

استحوذت على 70% من الواردات

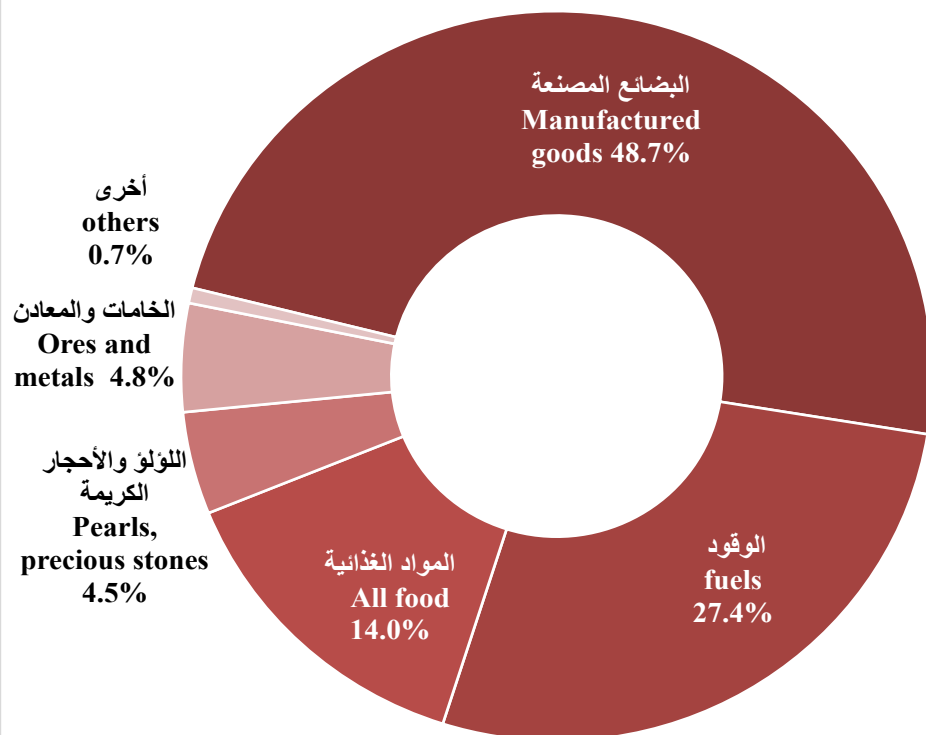
البينية بقيمة 131.2 مليار دولار

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

4- أهم سلع التجارة العربية البينية لعام 2022

ارتفاع حصة السلع المصنعة ومنتجات الوقود والمواد الغذائية إلى 90% من مجمل الصادرات العربية البينية

الصادرات السلعية البينية للدول العربية وفقاً للمنتج لعامي 2022
Inter-Arab Merchandise Exports by Products 2022



• على صعيد التوزيع السلعي للصادرات العربية البينية، استحوذت كل من السلع المصنعة ومنتجات الوقود والمواد الغذائية على حصة بلغت 90% من مجمل سلع الصادرات العربية البينية وتصدرت السلع المصنعة المقدمة بقيمة 156.3 مليار دولار وبحصة 48.7% من الإجمالي خلال العام 2022.

• بلغت قيمة الصادرات البينية لمنتجات الوقود 87.8 مليار دولار لتمثل 27.4% من إجمالي قيمة الصادرات العربية البينية لعام 2022.

• حلت المواد الغذائية ثالثاً بقيمة 44.9 مليار دولار بحصة 14% من الإجمالي، وحلت منتجات اللؤلؤ والأحجار الكريمة والذهب غير النقدي رابعاً بقيمة 14.6 مليار دولار وبحصة 4.5%، ثم الخامات والمعادن والمواد الخام الزراعية بقيمة 15.4 مليار و 0.7 مليار دولار ويحصد 4.8 و 0.2% على التوالي.

• سجلت منتجات الوقود أعلى معدل نمو مقارنة بباقي السلع على صعيد الصادرات العربية البينية لعام 2022، بمعدل بلغ 98.4%، تلتها المواد الغذائية بمعدل 66.7%، بينما سجلت منتجات اللؤلؤ والأحجار الكريمة أدنى معدل نمو بلغ 6.6%.

منتجات الوقود والمواد الغذائية
سجلا أعلى معدلات نمو في
صادرات السلع العربية البينية

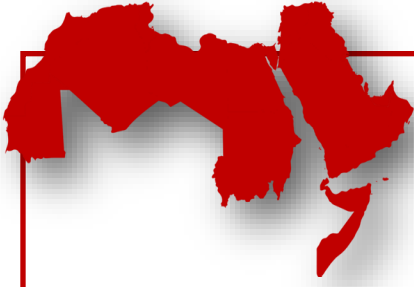
المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

الصادرات السلعية البينية للدول العربية وفقاً للمنتج لعامي 2021 و2022 (القيمة بالمليار دولار)

Inter-Arab Merchandise Exports by Products for 2021 and 2022 (US\$ bn)

No	Products	نسبة التغير % of Change	التغير / 2022/2021	الحصة من الاجمالي Share of Total (2022)	2022	2021	المنتجات	م
1	Manufactured goods	44.1	47.8	48.7%	156.3	108.4	البضائع المصنعة	1
2	Fuels	98.4	43.6	27.4%	87.8	44.3	الوقود	2
3	All food items	66.7	18.0	14.0%	44.9	26.9	المواد الغذائية	3
4	Pearls, precious stones and non-monetary gold	6.6	0.9	4.5%	14.6	13.7	اللؤلؤ والأحجار الكريمة والذهب غير النقدي	4
5	Ores and metals	36.1	4.1	4.8%	15.4	11.3	الخامات والمعادن	5
6	Agricultural raw materials	36.5	0.2	0.2%	0.7	0.5	المواد الخام الزراعية	6
	Others Products	(31.3)	(0.7)	0.5%	1.5	2.2	منتجات أخرى	
	Total All Products	35.5%	113.9	100%	321.2	207.3	مجموع كل المنتجات	

Source: UNCTAD



مؤشرات تقييم أداء التجارة العربية خلال العام 2022

الجزء
الثالث

يتناول هذا الجزء من النشرة المؤشرات ذات الصلة بتقييم أداء التجارة الخارجية للدول العربية خلال عام 2022، وتتضمن كلاً من نسبة الانفتاح الاقتصادي، والقدرة على التصدير، ودرجة الاعتماد على الواردات، ومؤشري تركيز وتنوع الصادرات، بالإضافة إلى مؤشر شروط التبادل التجاري ومعدل التعريفية الجمركية المطبقة في الدول العربية، وكذلك عدد سفن الأسطول التجاري، وأخيراً مؤشر الربط بشبكة الملاحة البحرية المنتظمة لعام 2022، وذلك على النحو التالي:

1- مؤشر نسبة الانفتاح التجاري

تجاوزت نسبة الانفتاح التجاري في 8 دول عربية المعدل العالمي البالغ 56.4%، بينما جاءت 5 دول عربية في مستوى أقل من هذا المعدل، مما يعني أنها أقل انفتاحاً مقارنة بباقي الدول أو أنها أقل اعتماداً على الخارج، وقد يرجع ذلك لكبر حجم الناتج المحلي وتعدد مواردها كما هو الحال في مصر، أو لانخفاض حجم صادراتها وواراداتها نتيجة لظروفها الاقتصادية والسياسية كما هو الحال في اليمن والسودان وسوريا وجزر القمر.

تحسن مستوى الانفتاح التجاري

في 18 دولة عربية خلال عام 2022

سجلت قيمة الصادرات إلى الناتج في 9 دول عربية نسباً تتراوح ما بين 49.4% في تونس و20.3% في مصر خلال عام 2022، بينما لم تتخط تلك النسبة حاجز الـ 20% في 5 دول أخرى هي الصومال والسودان وجزر القمر واليمن وسوريا.

الإمارات تصدرت المقدمة في مؤشر القدرة

التصديرية بنسبة صادرات 152.7%

إلى الناتج خلال عام 2022

- على صعيد المتوسط العربي، تحسن مستوى الانفتاح التجاري خلال عام 2022، مدعوماً بزيادة نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي في 18 دولة عربية، في مقابل تراجعها فقط في البحرين ولبنان واليمن والسودان.
- تخطت نسبة الانفتاح التجاري حاجز الـ 100% في 9 دول عربية هي الأكثر انفتاحاً على الخارج، تصدرتها جيبوتي والإمارات على التوالي بنسب 290.6% و 258.5%، ثم البحرين وليبيا ولبنان وتونس والأردن والمغرب وقطر بنسب تراوحت بين 148% و 103.3%، أخذاً في الاعتبار أن تجاوز نسبة الانفتاح التجاري في بعض الدول العربية لحاجز الـ 100% قد يعزى إلى ارتفاع عمليات إعادة التصدير أو الاعتماد على الواردات.

2- مؤشر القدرة على التصدير

- على صعيد المتوسط العربي، شهد تحسناً في مؤشر القدرة على التصدير خلال عام 2022، كمحصلة لزيادة القدرة التصديرية لـ 18 دولة عربية (مدعوماً بزيادة أسعار النفط عالمياً في الدول النفطية) خلال عام 2022، في مقابل تراجع القدرة التصديرية لكل من موريتانيا ولبنان والسودان وسوريا.
- تخطى مؤشر القدرة على التصدير حاجز الـ 50% في 7 دول نفطية وجيبوتي خلال عام 2022، حيث تصدرت الإمارات المقدمة وبلغت نسبة صادراتها إلى ناتجها المحلي نحو 152.7%، تلتها جيبوتي بنسبة بلغت 140%، ثم البحرين وليبيا وقطر والكويت وسلطنة عمان والعراق على التوالي بنسب 93.5% و 83.3% و 70.6% و 61.8% و 57.3% و 51.6% على التوالي.

3- مؤشر الاعتماد على الواردات

مؤشرات الانفتاح التجاري والاعتماد على الصادرات والواردات في الدول العربية لعامي 2021 و2022

Indicators of Trade Openness, Export to GDP, and Imports to GDP in the Arab countries, 2021-2022

Ranking According to the trade openness ratio 2022	Country	مؤشر الاعتماد على الواردات Imports to GDP Ratio			مؤشر القدرة على التصدير Exports to GDP Ratio			نسبة الانفتاح التجاري Trade Openness Ratio			ترتيب 2022 وفق درجة الانفتاح التجاري	الدولة
		التغير Change	2022	2021	التغير Change	2022	2021	التغير Change	2022	2021		
1	Djibouti	2.5	150.6	148.1	0.6	140.0	139.4	3.1	290.6	287.6	1	جيبوتي
2	UAE	1.3	105.7	104.5	22.8	152.7	130.0	24.0	258.5	234.5	2	الامارات
3	Bahrain	(8.5)	54.5	63.0	1.9	93.5	91.6	(6.6)	148.0	154.5	3	البحرين
4	Libya	1.7	50.4	48.6	9.0	83.3	74.3	10.7	133.6	123.0	4	ليبيا
5	Lebanon	(11.9)	97.5	109.4	(39.5)	21.8	61.4	(51.4)	119.4	170.8	5	لبنان
6	Tunisia	10.0	64.1	54.1	7.3	49.4	42.0	17.3	113.5	96.2	6	تونس
7	Jordan	11.4	68.2	56.8	11.3	42.0	30.6	22.7	110.2	87.5	7	الأردن
8	Morocco	13.4	60.0	46.6	10.2	46.0	35.9	23.5	106.0	82.5	8	المغرب
9	Qatar	(2.1)	32.6	34.7	11.9	70.6	58.8	9.8	103.3	93.5	9	قطر
10	Oman	(3.3)	41.4	44.7	4.7	57.3	52.5	1.4	98.7	97.3	10	سلطنة عمان
11	Kuwait	(5.3)	33.5	38.8	9.2	61.8	52.6	3.9	95.3	91.3	11	الكويت
12	Mauritania	11.8	58.3	46.6	(1.8)	33.5	35.4	10.0	91.9	81.9	12	موريتانيا
13	Iraq	(2.3)	38.0	40.3	6.8	51.6	44.8	4.5	89.6	85.1	13	العراق
14	Palestine	4.0	66.1	62.1	0.6	21.0	20.4	4.6	87.1	82.5	14	فلسطين
15	Saudi Arabia	(1.6)	25.5	27.1	7.3	41.7	34.4	5.7	67.2	61.5	15	السعودية
16	Somalia	3.1	44.3	41.2	3.4	16.8	13.4	6.5	61.1	54.6	16	الصومال
17	Algeria	(3.1)	24.1	27.2	7.3	32.8	25.6	4.2	57.0	52.7	17	الجزائر
18	Yemen	(5.9)	46.8	52.7	0.5	7.1	6.7	(5.4)	53.9	59.3	18	اليمن
19	Comoros	1.3	36.7	35.5	2.1	12.5	10.3	3.4	49.2	45.8	19	جزر القمر
20	Egypt	5.2	27.9	22.7	5.5	20.3	14.7	10.7	48.1	37.4	20	مصر
21	Syria	0.9	35.6	34.7	(0.1)	3.9	4.1	0.8	39.5	38.8	21	سوريا
22	Sudan	(5.0)	23.9	28.9	(4.7)	11.8	16.5	(9.7)	35.7	45.4	22	السودان
Average Arab Countries		0.3	44.0	43.7	10.3	59.5	49.2	10.6	103.5	92.9		المتوسط العربي

- على صعيد المتوسط العربي، ارتفعت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي ارتفاعاً طفيفاً من 43.7% عام 2021 إلى 44% عام 2022، مدعومة بتراجع حصة الواردات إلى الناتج في 10 دول عربية، هي البحرين ولبنان وقطر وسلطنة عمان والكويت والعراق والسعودية والجزائر واليمن والسودان.
- واصلت جيبوتي تصدرها مقدمة الدول العربية خلال عام 2022، وبلغت نسبة وارداتها إلى ناتجها المحلي الإجمالي نحو 150.6%، تلتها الإمارات بنسبة 105.7%، بينما تراوحت تلك النسبة في 8 دول ما بين 97.5% في لبنان و50.4% في ليبيا، بينما لم تتخط حاجز الـ 50% في 12 دولة عربية أخرى.

ارتفاع طفيف في متوسط اعتماد الدول العربية على الواردات خلال عام 2022

- نسبة الانفتاح التجاري: هي مقياس لمدى أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الكلي للبلد فكلما ارتفعت النسبة تعني أن البلد منفتح تجارياً ويعتمد بشكل كبير على الخارج، مع الأخذ في الاعتبار أن المعدل العالمي هو 56.4%.
- نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي: وتسمى مؤشر القدرة على التصدير ويقاس حجم الإنتاج المحلي الذي يتم تصديره إلى الأسواق الخارجية.
- نسبة الواردات إلى الناتج المحلي: وتسمى مؤشر الاعتماد على الواردات أو مؤشر اختراق الواردات وتقاس حجم الطلب المحلي الذي تلبه الواردات من السلع الأجنبية.

4- مؤشر تركيز الصادرات في الدول العربية

صادرات ليبيا والعراق الأكثر تركيزاً في عدد محدود من السلع خلال عام 2022

جيبوتي ولبنان وتونس وفلسطين ومصر الأقل عربياً في تركيز الصادرات

مؤشر تركيز الصادرات في الدول العربية لعامي 2021 و 2022

Export Concentration Index in Arab Countries for 2021 and 2022

2022 Ranking	Country	التغير Change	2022	2021	الدولة	ترتيب 2022
1	Djibouti	(0.001)	0.119	0.120	جيبوتي	1
2	Lebanon	(0.034)	0.121	0.155	لبنان	2
3	Tunisia	0.008	0.146	0.138	تونس	3
4	Palestine	0.004	0.163	0.160	فلسطين	4
5	Egypt	0.021	0.178	0.157	مصر	5
6	Syria	(0.002)	0.196	0.199	سوريا	6
7	Morocco	0.024	0.213	0.189	المغرب	7
8	Jordan	0.023	0.244	0.221	الأردن	8
9	Kuwait	(0.373)	0.276	0.649	الكويت	9
10	UAE	0.037	0.288	0.250	الإمارات	10
11	Oman	(0.019)	0.292	0.310	سلطنة عمان	11
12	Sudan	(0.001)	0.326	0.327	السودان	12
13	Bahrain	0.032	0.363	0.331	البحرين	13
14	Yemen	(0.009)	0.373	0.381	اليمن	14
15	Mauritania	(0.081)	0.427	0.508	موريتانيا	15
16	Somalia	(0.038)	0.443	0.481	الصومال	16
17	Comoros	0.003	0.511	0.508	جزر القمر	17
18	Algeria	0.053	0.543	0.490	الجزائر	18
19	Qatar	0.174	0.575	0.401	قطر	19
20	Saudi Arabia	0.077	0.593	0.516	السعودية	20
21	Libya	(0.081)	0.731	0.812	ليبيا	21
22	Iraq	0.004	0.908	0.903	العراق	22

مؤشر التركيز: هو مقياس لدرجة تركيز المنتجات المصدرة من الدولة، وتتراوح قيمته بين صفر وواحد، وكلما تقترب قيمة المؤشر من 1 تعني تركيز الصادرات بشكل كبير في عدد قليل من المنتجات. في المقابل القيم الأقرب إلى الصفر تشير إلى أن الصادرات موزعة بشكل أكثر تجانساً بين سلسلة من المنتجات.

تعتمد بعض الدول بشكل كبير على عدد قليل من المنتجات للتصدير سواء كانت منتجات نفطية أو زراعية أو مواد أولية، لذا فإن مؤشر تركيز الصادرات يعكس درجة تجانس صادرات الدولة مع سلسلة المنتجات العالمية، وفي هذا الصدد يمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات رئيسية بالاعتماد على أحدث بيانات صادرة عن الأونكتاد، وذلك على النحو التالي:

- المجموعة الأولى تضم 8 دول عربية هي جيبوتي ولبنان وتونس وفلسطين ومصر وسوريا والمغرب والأردن، لم تتجاوز قيمة مؤشر تركيز الصادرات في تلك الدول 0.244 نقطة خلال عام 2022، وبالتالي صادرات تلك الدول هي الأقل تركيزاً والأكثر تجانساً مع سلسلة المنتجات العالمية.
- المجموعة الثانية تضم 12 دولة عربية وتتراوح فيها قيمة مؤشر تركيز الصادرات ما بين 0.276 نقطة في الكويت و0.593 نقطة في السعودية، مما يعني مستوى متوسطاً لتركيز منتجاتها المصدرة، حيث إنها تضم معظم الدول النفطية.
- المجموعة الثالثة وتضم ليبيا والعراق وتتسم بتركيز منتجاتها المصدرة بشكل كبير في عدد محدود من السلع حيث اقتربت قيمة المؤشر في كل منهما من الواحد، كمحصلة لاعتماد الدولتين بشكل أساسي على صادرات الوقود.
- انخفضت درجة تركيز المنتجات المصدرة في 10 دول عربية خلال عام 2022 تصدرتها الكويت بتراجعها 0.37 نقطة، وفي المقابل ارتفعت درجة التركيز في 12 دولة أخرى تصدرتها قطر.

درجة تركيز المنتجات المصدرة تراجعت في 10 دول عربية تصدرتها الكويت

5- مؤشر تنوع الصادرات في الدول العربية

تونس تصدرت المقدمة بصادرات هي الأكثر تنوعاً
بين الدول العربية خلال عام 2022

20 دولة عربية سجلت تحسناً في مؤشر تنوع
الصادرات خلال عام 2022

مؤشر تنوع الصادرات في الدول العربية لعامي 2021 و 2022

Export Diversification Index in Arab Countries for 2021 and 2022

2022 Ranking	Country	التغير Change	2022	2021	الدولة	ترتيب 2022
1	Tunisia	(0.001)	0.511	0.513	تونس	1
2	UAE	(0.036)	0.521	0.557	الإمارات	2
3	Egypt	(0.029)	0.559	0.588	مصر	3
4	Djibouti	(0.009)	0.577	0.586	جيبوتي	4
5	Lebanon	(0.053)	0.600	0.653	لبنان	5
6	Kuwait	(0.184)	0.617	0.801	الكويت	6
7	Oman	(0.049)	0.639	0.688	سلطنة عمان	7
8	Jordan	(0.000)	0.670	0.670	الأردن	8
9	Syria	(0.013)	0.677	0.690	سوريا	9
10	Palestine	0.033	0.683	0.651	فلسطين	10
11	Morocco	0.015	0.696	0.681	المغرب	11
12	Yemen	(0.061)	0.699	0.760	اليمن	12
13	Bahrain	(0.003)	0.708	0.711	البحرين	13
14	Somalia	(0.111)	0.715	0.826	الصومال	14
15	Saudi Arabia	(0.012)	0.752	0.764	السعودية	15
16	Algeria	(0.044)	0.770	0.814	الجزائر	16
17	Comoros	(0.018)	0.770	0.788	جزر القمر	17
18	Qatar	(0.024)	0.784	0.809	قطر	18
19	Libya	(0.049)	0.806	0.855	ليبيا	19
20	Sudan	(0.013)	0.824	0.837	السودان	20
21	Iraq	(0.031)	0.846	0.877	العراق	21
22	Mauritania	(0.008)	0.898	0.906	موريتانيا	22

مؤشر تنوع الصادرات : يتم حساب مؤشر التنوع عن طريق قياس الانحراف المطلق للهيكل التجاري لدولة ما عن الهيكل العالمي، يأخذ المؤشر قيماً تتراوح بين صفر وواحد، وتشير القيمة الأقرب إلى 1 إلى انحراف أكبر عن النمط العالمي، بينما كلما اقتربت القيمة من الصفر ارتفعت درجة التنوع واقتربت من الهيكل العالمي.

• على صعيد مؤشر تنوع الصادرات، تشير بيانات الأونكتاد إلى أن 20 دولة عربية سجلت تحسناً في مؤشر تنوع الصادرات خلال عام 2022 مقارنة بعام 2021، في مقابل تراجع هذا المؤشر في فلسطين والمغرب فقط.

• يتسم مؤشر تنوع الصادرات بالتباين الكبير فيما بين دول المنطقة، حيث يشير إلى ارتفاع درجة التنوع في كل من تونس والإمارات ومصر وجيبوتي مقارنة بباقي الدول العربية، وهو ما يعني أن الهيكل التجاري للدول الأربع هو الأكثر قرباً من الهيكل العالمي مقارنة بباقي الدول العربية.

• تراوحت قيمة المؤشر في 18 دولة عربية بشكل تصاعدي ما بين 0.600 نقطة في لبنان و 0.898 نقطة في موريتانيا، وهو ما يعني انخفاضاً تدريجياً في مستوى تنوع الصادرات، وانحرافها بشكل أكبر عن هيكل الصادرات العالمية.

• على صعيد التحسن في مستوى تنوع الصادرات، حققت الكويت قفزة خلال عام 2022، لتبلغ قيمة مؤشر تنوع الصادرات 0.617 نقطة مقارنة مع 0.801 عام 2021 (كمحصلة لجهود الدولة لتنوع مصادر الدخل وتصدير منتجات أخرى بجانب المنتجات النفطية)، وحلت الصومال في المرتبة الثانية عربياً بتحسناً بمقدار 0.111 نقطة في المؤشر خلال عام 2022.

مستوى متدن لتنوع الصادرات في
ليبيا والسودان والعراق وموريتانيا
خلال عام 2022

مؤشرات تقييم أداء التجارة في الدول العربية خلال عام 2022

6- مؤشر شروط التبادل التجاري في الدول العربية

مؤشر شروط التبادل التجاري في الدول العربية لعامي 2020 و2021*

Term of Trade Index in the Arab Countries, 2020 & 2021*

ترتيب 2021	الدولة	2020	2021	التغير Change	Country	2021 Ranking
1	قطر	68.2	155.8	87.6	Qatar	1
2	موريتانيا	136.4	151.7	15.4	Mauritania	2
3	السعودية	113.2	139.9	26.7	Saudi Arabia	3
4	اليمن	95.7	131.0	35.3	Yemen	4
5	الكويت	84.4	125.0	40.6	Kuwait	5
6	مصر	102.1	124.0	21.9	Egypt	6
7	الصومال	119.6	121.6	2.0	Somalia	7
8	الإمارات	98.2	117.4	19.2	UAE	8
9	الجزائر	72.8	115.8	43.0	Algeria	9
10	البحرين	100.2	111.5	11.3	Bahrain	10
11	العراق	79.2	106.7	27.5	Iraq	11
12	ليبيا	72.2	106.2	34.0	Libya	12
13	لبنان	114.7	103.8	(10.9)	Lebanon	13
14	جيبوتي	95.0	102.5	7.4	Djibouti	14
15	السودان	116.9	99.8	(17.1)	Sudan	15
16	الأردن	95.8	99.4	3.6	Jordan	16
17	سلطنة عمان	72.9	96.9	24.0	Oman	17
18	تونس	99.5	91.2	(8.3)	Tunisia	18
19	المغرب	96.4	88.9	(7.5)	Morocco	19
20	سوريا	96.1	87.6	(8.4)	Syria	20
21	فلسطين	98.1	67.5	(30.6)	Palestine	21
22	جزر القمر	49.7	59.8	10.1	comoros	22

*سنة الأساس 2015 : (100=2015)

- شروط التبادل التجاري Terms of trade وتُعرف اختصارًا بـ TOT هي النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات. إذا زادت أسعار الصادرات أكثر من أسعار الواردات، تتحسن شروط التجارة بالنسبة للدولة، حيث يمكنها شراء المزيد من الواردات بنفس الكمية من الصادرات.
- يشير مؤشر محددات التبادل التجاري Terms of trade index إلى مدى التغير في مؤشر أسعار الصادرات عن مؤشر أسعار الواردات مقارنة بسعر سنة الأساس.

شروط التبادل التجاري

في صالح 14 دولة

عربية بتخطي مؤشر

أسعار الصادرات للواردات

- على صعيد مؤشر شروط التبادل التجاري في الدول العربية لعام 2022، تشير بيانات الأونكتاد إلى أن 14 دولة عربية تخطى فيها مؤشر أسعار الصادرات مؤشر أسعار الواردات مقارنة بسنة الأساس 2015، أي أن تلك الدول يمكنها شراء المزيد من الواردات خلال عام 2022، بنفس القدر من الصادرات مقارنة بعام 2015.

- هناك 8 دول عربية يقل فيها مؤشر أسعار الصادرات عن مؤشر أسعار الواردات هي السودان والأردن وسلطنة عمان وتونس والمغرب وسوريا وفلسطين وجزر القمر، مما يشير إلى ارتفاع سعر وحدة الواردات عن وحدة الصادرات في تلك الدول.

- تصدرت قطر المقدمة بقيمة مؤشر بلغ 155.8%، تلتها موريتانيا ثم السعودية واليمن والكويت ومصر على التوالي.

قطر تصدرت مقدمة

الدول العربية في مؤشر

شروط التبادل التجاري

7- مؤشر التعريفية الجمركية في الدول العربية

المتوسط البسيط للتعريفية الجمركية

- على صعيد المتوسط البسيط للتعريفية الجمركية المطبقة على جميع السلع المستوردة في 14 دولة عربية خلال عام 2022، كشفت أحدث البيانات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية عن أن متوسط التعريفية لا يتجاوز 5% في 5 دول عربية، تصدرتها كل من البحرين وليبيا بمتوسط بلغ 4.5%، وحلت ثلاث دول خليجية في المرتبة الثانية هي الكويت والإمارات وبمتوسط بلغ 4.7%.
- تراوح متوسط التعريفية الجمركية المطبقة في 5 دول عربية ما بين 5.6% من قيمة السلع المستوردة في سلطنة عمان و14% في المغرب.
- تخطى المتوسط البسيط للتعريفية الجمركية حاجز الـ 15% من قيمة المنتجات المستوردة في 4 دول أخرى، هي جزر القمر والصومال والجزائر وتونس، حيث تخطى في الأخيرة متوسط التعريفية الجمركية نحو 19% من قيمة السلع المستوردة.

المتوسط المرجح للتعريفية الجمركية

- فيما يتعلق بالمتوسط المرجح للتعريفية الجمركية المطبقة على جميع المنتجات في 15 دولة عربية وفقاً لبيانات البنك الدولي لعام 2020، فإن هذا المتوسط لم يتجاوز 5% من قيمة المنتجات المستوردة في 11 دولة عربية، بينما تجاوز 10% في ثلاث دول أخرى، واستقر في سوريا عند 9.2%.
- تصدرت سلطنة عمان المقدمة بتعريفية جمركية مرجحة هي الأقل عربياً خلال عام 2020، حيث بلغت 1.7% من قيمة المنتجات المستوردة، تلتها البحرين بمتوسط 2%، ثم لبنان بمتوسط 2.8%، وحلت الكويت رابعاً بمتوسط 3%، وتراوح متوسط التعريفية المرجحة المطبقة في 7 دول أخرى ما بين 3.3% في الإمارات و9.2% في سوريا.
- تجاوز المتوسط المرجح للرسوم الجمركية المطبقة في كل من الجزائر ومصر وموريتانيا حاجز الـ 10% خلال عام 2020.

معدل التعريفية الجمركية المطبقة في الدول العربية
(متوسط مرجح لجميع المنتجات المستوردة)

Tariff Rate Applied in Arab Countries
(Weighted Average of All Imported Products)

الترتيب	الدولة	2020	Country	Ranking
1	سلطنة عمان	1.7	Oman	1
2	البحرين	2.0	Bahrain	2
3	لبنان	2.8	Lebanon	3
4	الكويت	3.0	Kuwait	4
5	الإمارات	3.3	UAE	5
6	قطر	3.6	Qatar	6
6	المغرب	3.6	Morocco	6
8	الأردن	4.0	Jordan	8
9	السعودية	4.2	Saudi Arabia	9
10	ليبيا	4.5	Libya	10
11	جزر القمر	4.6	Comoros	11
12	سوريا	9.2	Syria	12
13	الجزائر	10.2	Algeria	13
14	مصر*	10.4	Egypt*	14
15	موريتانيا	12.2	Mauritania	15

Source: World Bank database .

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

*Egypt Data is for 2019.

*بيانات مصر لعام 2019.

معدل التعريفية الجمركية المطبقة في الدول العربية
(متوسط بسيط لجميع المنتجات المستوردة)

Tariff Rate Applied in Arab Countries
(Simple Average of All Imported Products)

الترتيب 2022	الدولة	2022	2021	Country	Ranking 2022
1	البحرين	4.5	4.8	Bahrain	1
1	ليبيا	4.5	5.2	Libya	1
3	الكويت	4.7	4.7	Kuwait	3
3	الإمارات	4.7	4.8	UAE	3
3	قطر	4.7	5.1	Qatar	3
6	سلطنة عمان	5.6	5.6	Oman	6
7	لبنان	6.0	Lebanon	7
8	السعودية	6.3	6.3	Saudi Arabia	8
9	المغرب	14.0	14.2	Morocco	9
10	جزر القمر	15.1	15.1	Comoros	10
11	الصومال	15.6	Somalia	11
12	الجزائر	18.9	19.0	Algeria	12
13	تونس	19.5	Tunisia	13
14	موريتانيا	12.0	Mauritania	14

Source: WTO Database

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية

المتوسط المرجح للتعريفية الجمركية المطبقة هو متوسط المعدلات المطبقة فعلياً والمرجحة بحصص استيراد المنتجات المقابلة لكل دولة شريكة.

8- مؤشر حجم الأسطول التجاري في الدول العربية

الإمارات ومصر والسعودية
استحوذت على 51% من
إجمالي عدد سفن الأسطول
التجاري العربي

سفن الأسطول التجاري العربي
ارتفعت بمعدل 2% إلى 2943
سفينة تجارية خلال عام 2022

مؤشرات الأسطول التجاري والملاحة البحرية في الدول العربية لعامي 2021 و2022

Merchant Fleet and Maritime Navigation Indicators
in Arab Countries for 2021 and 2022

2022 rankings According Total Number of Ships	Country	عدد سفن الحاويات Number of Container Ships			إجمالي عدد السفن Total Number of Ships				ترتيب 2022 وفق إجمالي عدد السفن	الدولة	
		نسبة التغير Change %	2022	2021	الحصة من الإجمالي Share of total	نسبة التغير Change %	التغير Change	2022			2021
1	UAE	0.0	3	3	21.6	1.8	11	637	626	1	الإمارات
2	Egypt	(25.0)	6	8	14.8	3.1	13	436	423	2	مصر
3	Saudi Arabia	0.0	1	1	14.1	4.5	18	416	398	3	السعودية
4	Comoros	(12.5)	7	8	8.6	3.7	9	253	244	4	جزر القمر
5	Bahrain	...	0	0	6.6	(8.1)	(17)	193	210	5	البحرين
6	Kuwait	...	0	0	5.8	1.2	2	170	168	6	الكويت
7	Qatar	0.0	4	4	4.2	(3.9)	(5)	124	129	7	قطر
8	Algeria	100.0	4	2	4.0	4.4	5	119	114	8	الجزائر
9	Libya	...	0	0	3.2	0.0	0	94	94	9	ليبيا
10	Morocco	0.0	6	6	3.2	0.0	0	93	93	10	المغرب
11	Iraq	...	0	0	2.5	9.0	6	73	67	11	العراق
12	Tunisia	0.0	1	1	2.4	0.0	0	72	72	12	تونس
13	Oman	...	0	0	1.9	0.0	0	56	56	13	سلطنة عمان
14	Lebanon	...	0	0	1.7	2.1	1	49	48	14	لبنان
15	Djibouti	0.0	1	1	1.4	16.7	6	42	36	15	جيبوتي
16	Jordan	...	0	0	1.2	0.0	0	34	34	16	الأردن
17	Yemen	...	0	0	1.0	(11.8)	(4)	30	34	17	اليمن
18	Syria	...	0	0	0.7	(18.5)	(5)	22	27	18	سوريا
19	Sudan	...	0	0	0.5	0.0	0	15	15	19	السودان
20	Mauritania	...	0	0	0.4	120.0	6	11	5	20	موريتانيا
21	Somalia	...	0	0	0.1	0.0	0	4	4	21	الصومال
22	Palestine	22	فلسطين
Total Arab Countries		(2.9)	33	34	100	1.6	46	2943	2897		الإجمالي العربي

Source: UNCTAD

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

9- مؤشر الربط بشبكة الملاحة البحرية المنتظمة

الإمارات والمغرب والسعودية
ومصر الأفضل عربياً
في مؤشر الربط بشبكة
الملاحة البحرية

المتوسط العربي سجل
ترجعاً في مؤشر الربط بشبكة
الملاحة البحرية خلال الربع
الرابع من عام 2022

مؤشر الربط بشبكة الملاحة المنتظمة في الدول العربية لعامي 2021 و2022

Liner Shipping Connectivity Index in Arab Countries for 2021 and 2022

ترتيب 2022	الدولة	الربع الرابع Q4 2021	الربع الرابع Q4 2022	التغير Change	Country	2022 rankings
1	الإمارات	73.9	76.0	2.0	UAE	1
2	المغرب	69.3	71.9	2.6	Morocco	2
3	السعودية	69.5	71.3	1.9	Saudi Arabia	3
4	مصر	66.7	68.5	1.8	Egypt	4
5	سلطنة عمان	59.3	50.8	(8.5)	Oman	5
6	قطر	37.7	39.7	1.9	Qatar	6
7	لبنان	41.6	37.4	(4.1)	Lebanon	7
8	العراق	32.3	34.1	1.8	Iraq	8
9	الأردن	33.9	33.7	(0.1)	Jordan	9
10	جيبوتي	34.1	33.4	(0.7)	Djibouti	10
11	ليبيا	12.4	13.4	1.0	Libya	11
12	الجزائر	12.2	12.3	0.1	Algeria	12
13	البحرين	31.7	10.9	(20.8)	Bahrain	13
14	الكويت	10.2	10.9	0.6	Kuwait	14
15	الصومال	9.7	9.6	(0.1)	Somalia	15
16	سوريا	8.4	8.6	0.2	Syria	16
17	السودان	8.4	7.4	(1.0)	Sudan	17
18	اليمن	6.6	6.9	0.3	Yemen	18
19	موريتانيا	6.0	6.1	0.01	Mauritania	19
20	تونس	5.6	5.6	0.02	Tunisia	20
21	جزر القمر	4.9	4.7	(0.2)	Comoros	21
22	فلسطين	Palestine	22
	المتوسط العربي	30.2	29.2	(1.0)	Average Arab Countries	

• يعتمد وصول الدولة إلى الأسواق العالمية إلى حد كبير على اتصالها بوسائل النقل، خاصة فيما يتعلق بخدمات الشحن المنتظمة لاستيراد وتصدير السلع. ووفقاً لمؤشر الربط بشبكة الملاحة المنتظمة الصادر عن الأونكتاد، تراجع المتوسط العربي بمقدار نقطة واحدة خلال الربع الرابع من عام 2022 مقارنة بنظيره خلال عام 2021.

• تصدرت الإمارات مقدمة الدول العربية في مؤشر الربط بشبكة الملاحة المنتظمة خلال الربع الرابع لعام 2022، محرزةً 76 نقطة في المؤشر، تلتها المغرب بـ 71.9 نقطة، ثم السعودية بـ 71.3 نقطة.

• حلت مصر في المركز الرابع عربياً وسجلت 68.5 نقطة في مؤشر الربط بشبكة الملاحة المنتظمة، ثم سلطنة عمان خامساً بـ 50.8 نقطة. بينما تراوحت قيمة المؤشر في 16 دولة عربية أخرى بين 39.7 نقطة في قطر و4.7 نقطة في جزر القمر.

• سجلت 13 دولة عربية تقدماً في مستوى اندماجها بشبكة الشحن البحري العالمية، حيث ارتفعت فيها قيمة مؤشر الربط الملاحي المنتظم خلال الربع الرابع من عام 2022، تصدرتها المغرب والإمارات والسعودية ومصر وقطر والعراق، وذلك نتيجة للدعم الكبير الذي توليه تلك الدول لمنظومة النقل والخدمات اللوجستية وقطاع الموانئ على أراضيها.

• 8 دول عربية سجلت تراجعاً في مؤشر الربط بشبكة الملاحة المنتظمة في خلال الربع الرابع من عام 2022، وهي البحرين وسلطنة عمان ولبنان والسودان وجيبوتي وجزر القمر والأردن والصومال.

مؤشر الربط بشبكة الملاحة المنتظمة (Liner shipping connectivity index (LSCI) يهدف إلى تحديد مستوى اندماج الدولة في شبكات الشحن البحري العالمية. يحسب المؤشر بشكل ربع سنوي، ويتكون من 6 عناصر هي: (أ) عدد مكالمات السفن المجدولة أسبوعياً في الدولة، (ب) الطاقة الاستيعابية للسفن بالوحدة القياسية (ج) عدد خطوط النقل البحري المنتظمة من الدولة وإليها، (د) عدد شركات النقل البحري التي تقدم خدمات من وإلى الدولة، (هـ) الحجم بوحدة TEU وفق وحدات مكافئة لأكبر سفينة المقدمة للخدمات من وإلى الدولة، (و) عدد الدول الأخرى المرتبطة بالدولة من خلال خدمات الشحن المباشر.



آفاق التجارة العربية

أولاً: اتجاهات تجارة السلع والخدمات في الدول العربية لعام 2023

توقعات بأن تعاود التجارة العربية نموها بمعدل 2.7% خلال عام 2024

تراجع متوقع للتجارة الخارجية العربية تأثراً بتوقعات تراجع أسعار النفط بمعدل 24% خلال عام 2023

أن تتراجع بمعدل 5% إلى 2879 مليار دولار خلال العام 2023 تأثراً بتوقعات تراجع أسعار النفط عالمياً بمعدل 24.1% خلال عام 2023 واستمرار الحرب الروسية - الأوكرانية، وكمحصلة لانخفاض قيمة الصادرات العربية بمعدل 10% في مقابل ارتفاع الواردات بمعدل 1.7% خلال نفس الفترة.

في المقابل يتوقع الصندوق أن تعاود تجارة السلع والخدمات في الدول العربية ارتفاعها بمعدل 2.7% خلال العام 2024، مقارنة بالعام السابق كانعكاس متوقع لارتفاع قيمة الصادرات العربية بمعدل 0.4% وقيمة الواردات بمعدل 5.5% خلال نفس الفترة.

وفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في يوليو 2023، فإن تباطؤ تعافي الاقتصاد العالمي من جائحة كوفيد-19 والآثار الناجمة عن الحرب الروسية - الأوكرانية وسط مخاطر انفصال الاقتصاد العالمي إلى كتل وتصادم التوترات الجيوسياسية، تمثل جميعها قيوداً على التجارة العالمية، لذا من المتوقع أن يتباطأ نمو التجارة العالمية عام 2023.

على صعيد آفاق تجارة السلع والخدمات في 18 دولة عربية، ووفقاً لبيانات تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا، الصادر عن صندوق النقد الدولي في مايو 2023 فمن المرجح

تجارة السلع والخدمات في الدول العربية لعام 2022 وتوقعات عامي 2023 و2024 (القيمة بالمليار دولار)

Trade of Goods and Services in Arab Countries in 2022 and Forecasts for 2023 and 2024 (US\$ bn)

Rank 2022 According to Exports	Country	الواردات			الصادرات			الدولة	ترتيب 2022 وفق حجم الصادرات				
		نسبة التغير 2024-2023 % of Change 2023-2024	نسبة التغير 2023-2022 % of Change 2022-2023	2024	2023	2022	نسبة التغير 2024-2023 % of Change 2023-2024			نسبة التغير 2023-2022 % of Change 2022-2023	2024	2023	2022
1	UAE	2.9	0.5	406.3	395.0	393.1	3.4	(4.2)	514.5	497.7	519.3	الإمارات	1
2	Saudi Arabia	7.8	7.4	292.5	271.3	252.7	(1.6)	(16.4)	362.9	368.8	441.3	السعودية	2
3	Qatar	5.6	0.4	75.3	71.3	71.0	(4.0)	(15.7)	125.9	131.2	155.5	قطر	3
4	Iraq	17.4	(0.0)	123.8	105.4	105.4	(0.6)	(15.2)	118.5	119.3	140.7	العراق	4
5	Kuwait	4.7	5.2	63.5	60.6	57.6	(2.4)	(16.7)	87.7	89.8	107.9	الكويت	5
6	Egypt	2.8	0.2	106.2	103.3	103.1	(0.1)	4.5	73.9	74.0	70.8	مصر	6
7	Oman	1.4	(5.3)	47.3	46.7	49.3	(0.2)	(9.6)	62.0	62.1	68.7	سلطنة عمان	7
8	Algeria	7.9	10.9	57.7	53.5	48.3	(9.0)	(13.7)	49.9	54.9	63.6	الجزائر	8
9	Morocco	4.1	(5.3)	72.2	69.4	73.3	5.0	(2.6)	59.5	56.7	58.2	المغرب	9
10	Bahrain	7.8	(1.2)	33.7	31.2	31.6	5.6	(5.7)	40.6	38.5	40.8	البحرين	10
11	Tunisia	0.7	(3.2)	28.2	28.0	28.9	3.4	(2.5)	23.4	22.7	23.3	تونس	11
12	Jordan	(1.6)	(3.6)	28.2	28.6	29.7	(1.4)	1.9	20.2	20.5	20.1	الأردن	12
13	Sudan	2.5	4.3	11.3	11.0	10.5	2.9	1.7	7.1	6.9	6.8	السودان	13
14	Djibouti	13.4	14.1	6.7	5.9	5.1	14.8	15.5	6.5	5.6	4.9	جيبوتي	14
15	Mauritania	(4.0)	(17.4)	4.8	5.0	6.1	9.4	(8.0)	4.2	3.9	4.2	موريتانيا	15
16	Palestine	4.6	4.4	12.7	12.1	11.6	5.4	4.3	3.4	3.2	3.1	فلسطين	16
17	Yemen	0.2	9.4	13.3	13.2	12.1	44.6	(28.1)	2.3	1.6	2.2	اليمن	17
18	Somalia	5.5	3.9	8.6	8.1	7.8	12.1	14.5	1.8	1.6	1.4	الصومال	18
Total		5.5	1.7	1392.1	1319.7	1297.3	0.4	(10.0)	1564.5	1559.0	1732.9	الإجمالي	

قد توجد فروقات بين بيانات صندوق النقد الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) حول قيمة تجارة السلع والخدمات في الدول العربية، حيث ترجع تلك الفروقات للمنهجية المستخدمة والدول المدرجة.

ثانياً: اتجاهات تجارة السلع في الدول العربية لعام 2023

- من المرجح ان تشهد التجارة السلعية في الدول العربية تراجعاً خلال العام 2023، وذلك استناداً إلى أحدث البيانات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية حول الأداء الفصلي للتجارة السلعية في 10 دول عربية هي: الجزائر والبحرين ومصر والأردن والكويت ولبنان والمغرب والسعودية وتونس والعراق، وذلك نظراً لما يلي:
- تراجع قيمة التجارة السلعية في الدول المذكورة إلى 311.7 مليار دولار خلال الربع الأول من عام 2023، بانخفاض قدره 5.9% مقارنة بالربع المناظر له من عام 2022، و4.5% مقارنة بالربع الأخير من العام نفسه.

معدلات نمو الصادرات والواردات السلعية في الدول العربية خلال الربع الأول من عام 2023

Growth Rates of Merchandise Trade in Arab Countries During Q1 2023

ترتيب الربع الأول 2023	الدولة	الربع الأول 2022	الربع الرابع 2022	الربع الأول 2023	نسبة التغير الربع الأول 2023 الربع الأول 2022	نسبة التغير الربع الأول 2023 الربع الأول 2022	Country	Rank Q1 2023
1- Exports (US\$ bn) (الصادرات (مليار دولار))								
1	السعودية	98.4	94.5	89.6	(8.9)	(5.1)	Saudi Arabia	1
2	الكويت	23.7	23.3	23.3	(1.7)	0.0	Kuwait	2
3	العراق	32.0	28.7	22.2	(30.6)	(22.7)	Iraq	3
4	الجزائر	13.2	15.6	13.7	3.7	(12.6)	Algeria	4
5	مصر	14.1	11.6	11.1	(21.0)	(4.6)	Egypt	5
6	المغرب	10.6	9.8	10.4	(1.5)	6.2	Morocco	6
7	البحرين	7.4	6.8	7.0	(5.3)	3.3	Bahrain	7
8	تونس	4.8	4.7	5.0	4.1	6.2	Tunisia	8
9	الأردن	2.8	2.9	3.5	23.8	19.3	Jordan	9
10	لبنان	1.3	1.0	1.3	0.1	26.6	Lebanon	10
اجمالي الصادرات		208.1	199.0	187.1	(10.1)	(6.0)	Total Exports	
2- Imports (US\$ bn) (الواردات (مليار دولار))								
1	السعودية	42.0	52.3	49.7	18.3	(4.9)	Saudi Arabia	1
2	مصر	26.2	19.3	19.6	(25.3)	1.2	Egypt	2
3	المغرب	17.3	17.0	17.3	(0.1)	1.8	Morocco	3
4	الجزائر	9.7	10.2	10.2	4.8	0.1	Algeria	4
5	الكويت	7.9	7.4	7.2	(8.5)	(2.7)	Kuwait	5
6	الأردن	6.0	6.4	6.4	5.7	(0.4)	Jordan	6
7	تونس	6.3	6.5	6.3	(0.9)	(4.1)	Tunisia	7
8	لبنان	4.2	4.7	4.3	1.4	(8.4)	Lebanon	8
9	البحرين	3.6	3.8	3.8	5.0	1.5	Bahrain	9
اجمالي الواردات		123.2	127.4	124.6	1.1	(2.2)	Total Imports	
اجمالي التجارة		331.4	326.4	311.7	(5.9)	(4.5)	Total trade	

- قيمة الصادرات السلعية العربية للدول العشر شهدت انخفاضاً بمعدل 10.1% في الربع الأول من 2023، مقارنة مع الربع المناظر له من عام 2022 (مدعومة بتراجع قيمة صادرات الدول النفطية)، وكذلك انخفضت بنسبة 6% مقارنة بالربع الرابع من 2022، بينما تشير البيانات إلى ارتفاع الواردات السلعية بمعدل 1.1% خلال الربع الأول من عام 2023 مقارنة بالربع المناظر من عام 2022، في مقابل انخفاضها بمعدل 2.2% مقارنة بالربع الرابع من عام 2022.
- يتوقع صندوق النقد الدولي في تقريره "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر في أبريل 2023 أن يصل متوسط سعر برميل النفط عالمياً إلى 73.1 دولاراً عام 2023 بانخفاض قدره 24.1% مقارنة بعام 2022، لذا يرجح أن يؤثر هذا الانخفاض في سعر البرميل عالمياً سلباً على التجارة السلعية العربية، نظراً للتأثير الكبير لصادرات منتجات الوقود على مجمل الصادرات السلعية العربية، حيث مثلت صادراته نحو 61.8% من مجمل صادرات المنطقة خلال عام 2022، ونحو 11.3% من واردتها السلعية.

**الصادرات السلعية انخفضت في 10 دول عربية بمعدل 10.1%
تأثراً بتراجع أسعار النفط عالمياً
خلال الربع الأول من عام 2023**

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



أول هيئة متعددة الأطراف لتأمين الاستثمار في العالم



المقر الدائم للمنظمات العربية

دولة الكويت

ص.ب 23568 الصفاة 13096 - الشويخ - تقاطع طريقي المطار وجمال عبد الناصر

+965 2495 9555

www.dhaman.org